

PROVISIONAL

A/46/PV.28
22 October 1991

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السادسة والاربعون

OCT 28 1991

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)
 ثم : السيد بغبني اديتو نزنغيا (زائير)
 (نائب الرئيس)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد الييني (دومينيكا)

السيد كلمنت مينارد (جزر البهاما)

السيد بيتر كينيلوريبا (جزر سليمان)

خطاب فخامة اللواء إلياس فسوانا رامايما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء
 بمملكة ليسوتو

ألقى كلمة كل من :

السيد سطلول (السودان)

السيد سيموتيس (ليتوانيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
 الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
 الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
 موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records
 Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United
 Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد اليني (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أتقدم اليكم - سيدي - بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . فقد اضطلعتم وبلادكم ، المملكة العربية السعودية ، دوما بدور كبير ومسؤول في شؤون هذه المنظمة ولا سيما في الشهور ال ١٢ الماضية . وأعرب عن بالغ ثقتي في قدرتكم على قيادتنا خلال هذه الاوقات الحرجة واتعهد لكم بتعاون بلدي الكامل . ومما لا شك فيه ، أن ما حظي به سلفكم من مؤازرة الجمعية والاسلوب المتميز في اضلاعه بولايته سيكونان مصدر إلهام وتشجيع لكم .

إنه لمن دواعي سروري الخاص أيضا أن أرحب بانضمام كل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى عضوية هذه الهيئة العالمية ، وهو أمر ما برح بلدي ينادي به في هذه الهيئة منذ وقت طويل يرجع الى عام ١٩٤٨ . إن عضوية هذين البلدين ستزيد من تعزيز الطابع الدولي للأمم المتحدة ، وستسهم دون شك في تعميق الحوار البناء لا بين الكوريتين ذاتيهما فحسب ، لكن أيضا في أماكن أخرى من الأماكن التي يسودها النزاع . ونحن نهنتهما ونعرب لهما في الوقت ذاته عن تضامننا الكامل مع جهودهما الرامية الى التوحيد . كما نود أن نرحب بلاتفيا واستونيا وليتوانيا وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية .

لا يزال هذا العام الاول من العقد الاخير للقرن العشرين عاما تغلب فيه الاخبار الطيبة . فالتغيرات الثورية التي تحول اقتصاد العالم والعلاقات بين الشعوب تجري ، باستثناءات قليلة ، بروح من التعاون والاحترام المتبادل ومن الامل في نظام عالمي جديد يُنظر فيه الى العالم على أنه كيان واحد مترابط ومتكافل تكتسي فيه مسؤولية كل أمة تجاه جميع الأمم الأخرى معنى حقيقي . ولا بد أن ينظر الى تحركات التكامل الاقليمي على أنها خطوات صوب تحقيق هذا الهدف ، وعليه فإنها يجب أن تحظى باقصى تأييد ممكن من المجتمع الدولي .

وفي هذا السياق ، ندعو أطراف الصراعات في الشرق الأوسط الى أن تنتهز الفرص الغريذة التي يتيحها لها السياق العالمي الحالي لإقرار سلم عادل ودائم في تلك المنطقة المضطربة . فقد لا تتاح مثل هذه الفرصة مرة أخرى . إن المواقف التي تتسم بالمجابهة لا يمكنها - في نهاية المطاف - أن تضمن سلما وأمنا دامين وهما أمران لا يتحققان إلا بالاحترام المتبادل بين الجيران والتوزيع والاستخدام العادلين للموارد والتنمية المتوازنة . ويتعين على الأمم المتحدة ، كمنظمة ، وعلى دولها الاعضاء استخدام كل ما في وسعها من نفوذ لإقناع قيادات الأمم والأحزاب في هذه المنطقة بالابتعاد عن شروطها المسيقة المعلنه والمعروفة جيدا وبالتحرك صوب مزيد من الانفتاح والثقة ، بل بإظهار الاستعداد لتقبل المخاطر ، الأمر الذي لا يمكن بدونه إحراز تقدم . ويتعين على المجتمع العالمي ، بما في ذلك العالم الثالث قبل سواه ، أن ينبذ استخدام القوة كوسيلة لحسم النزاعات الاقليمية . وبذلك ينخفض الانفاق على التسلح بجميع أنواعه انخفاضاً ملموساً ، وتتحول الموارد المحررة من ذلك الى التنمية .

واتوقف هنا لأحيي مبادرة الرئيس بوش الأخيرة صوب تعميق نزع السلاح النووي ولأرحب باستجابة الاتحاد السوفياتي الايجابية للغاية . فدومينيكا تود أن ترى حسن النية الذي ولدته هذه الاعمال يفضي الى المزيد فالمزيد من التقدم السريع في محادثات نزع السلاح .

حتى فترة قريبة ، كان يجري الاضطلاع بالتنمية دون تحس لأثارها على البيئة . والتلوث والتردي المترتبان على ذلك لم يمسا البلدان التي جنت ثمار التنمية وحدها بل أشرا علينا جميعا . إن مقاومة البلدان النامية لمطالبات العالم الممنع الملحة لنا بأن نتحمل - نحن فقراء العالم - عبء حماية البيئة الآن إنما هي مقاومة منطقية ومفهومة .

ولا يمكن أن تتم حماية البيئة لصالح العالم أجمع على حساب امكانيات التنمية المتوقعة للفقراء في المناطق المتخلفة من الجنوب ، في حين تستمتع شعوب الشمال المتقدم النمو ، دون سواها ، كل الاستمتاع بالمنافع التي تجنيها من الاستنفاد الكامل تقريبا للموارد الطبيعية لمناطق الفقراء ، وهو ما ظل يحدث طوال القرنين الماضيين والذي كان له تأثير بالغ الضرر على العالم بأسره . ومن منطلق العدالة ينبغي على شعوب البلدان الصناعية ألا تعمل فقط على وقف التدهور البيئي ، وإنما أن تساعد كذلك مساعدة ملموسة تماما شعوب العالم النامي على الحصول على نصيب عادل من منافع التنمية .

وترتبط مسألة تنمية العالم الثالث ارتباطا وثيقا بمسألة حقوق الإنسان ، ويعد هذا شاغلا مشروعاً آخر من شواغل المجتمع الدولي . ويسرنا أيما سرور أن نرى النمو الملحوظ في احترام حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية ، وهو ما تميز به العقد الماضي ، في أوروبا الشرقية وفي نصف الكرة الأرضية الخاص بنا أي في الأمريكتين . ومع ذلك ، فإننا نؤكد أنه لا يمكن لهذا السعي من أجل الديمقراطية أن يستمر ، أو أن يحرز أي نجاح ، ما لم يمحبه تقدم اقتصادي وتحسينات في الأحوال الاجتماعية لشعوب تلك البلدان . وينبغي على وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام أن تكون أكثر إدراكا للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ، وأكثر إدراكا بصفة خاصة لحاجة تلك البلدان الى تنمية مواردها البشرية من خلال التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا . إلا أن الاحتياجات الإنسانية العاجلة والاساسية لفقراء العالم تتطلب الاهتمام على الفور .

ويقودني هذا الى مأساة هايتي ، فهو بلد كان قد بدأ بداية مشرفة كأول جمهورية سوداء في العالم منذ ما يقرب من مائتي عاما تقريبا ، وكان قد بدأ ، بعد عقود من أقسى أنواع القمع التي لا يمكن تصورها تحت نير دكتاتورية دوفالييه ، يرمى بميمس الأمل بإشراق يوم جديد . فقد تقلد الرئيس اريستيد منصبه بعد أول انتخابات حرة ومنصفة ومفتوحة يجريها ذلك البلد . وكان الاقتصاد في حالة من التدهور البالغ ،

بلا أي أمل واقعي في تحقيق الرخاء المبكر ولكن كان هناك على الأقل الالتزام السني قطعته على نفسه الرئيس بأن يبذل قصارى جهده من أجل نقل بلده "من حالة اليأس إلى حالة الفقر" كهدف مباشر . ونبذت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا كافة الامتيازات الخاصة والمظاهر التي تصاحب المكانة الرفيعة ، وتعاطفت مع محنة الشعب ، وأيدت حكم القانون واحترام حقوق الإنسان .

ولكن كل الآمال قد تهاوت في الثلاثين من أيلول/سبتمبر مع ورود أنباء عن الانقلاب العسكري الدامي ، واعتقال الرئيس اريستيد ونفيه إلى خارج البلاد . ونحن نشكر الله على أنه قد نجى بحياته على الأقل ، ونشيد بشجاعة سفير فرنسا في هايتي ، وسفيري الولايات المتحدة وفنزويلا لتدخلهما في هذا الصدد .

إن عرقلة العملية الديمقراطية على غير أساس قانوني وباستخدام العنف في جمهورية شقيقة في الكاريبي أمر لا يمكن أن نسكت عليه . ففي الوقت الذي يتسع فيه نطاق الديمقراطية وتتوطد في نصف كرتنا ، وبعد أن قاومنا بنجاح أعمالا مماثلة في ترينيداد وتوباغو ، وفي غرينادا في منطقة الكاريبي وسيطرنا عليها ، فإن مثل هذه النكسة لا بد وأن تقابل بالرفض التام . وقد اتخذت منظمة الدول الأمريكية اجراءات صارمة للغاية إزاء هذه الاحداث ، وتحظى هذه الاجراءات بالدعم الكامل من جانب دومينيكا ، وأناشد الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها أن تنضم إلى بلدان نصف الكرة هذه لعزل هذا النظام غير الشرعي الذي يسيطر على هايتي دبلوماسيا واقتصاديا وتجاريا ، واتخاذ أي تدابير أخرى ضرورية لإنهاء هذا النظام غير الشرعي وإعادة الرئيس اريستيد إلى سلطته المشروعة بوصفه رئيس تلك الجمهورية الكاريبية المنتخب انتخابا ديمقراطيا صحيحا .

وقد ناشد الرئيس اريستيد شعبه أن يضع ثقته في المجتمع الدولي . ولذلك علينا أن نحترم هذا النداء وألا نخون هذه الثقة التي وضعها فينا شعب هايتي . وعلينا ، مع الجنرال كولين باول رئيس هيئة الأركان في الولايات المتحدة أن نعترف بالديكتاتوريين العسكريين الناشئين بأن الديمقراطية تتطلب من العسكريين المحترفين "الخضوع التام لإرادة الشعب وممثليه المنتخبين" .

إن التطورات في جنوب افريقيا تبعث على التفاؤل الحذر . وسنواصل مراقبة الحالة هناك ونستجيب للتطورات كلما كان ذلك مناسبة . وفي نفس الوقت ، ستبقى دومينيكا على العقوبات الاقتصادية المفروضة على حكم الاقلية في ذلك البلد ، بينما تتبع المرونة في مجالات أخرى مثل لعبة الكراكت ، حيث أيدنا عودة جنوب افريقيا مرة أخرى الى المنافسة الدولية . إننا نتطلع الى اليوم الذي يمكن فيه لجنوب افريقيا ، في ظل حكومة منتخبة ديمقراطيا ، أن تثبوا مكانها الكامل والشعري في المجتمع الدولي .

ونحن نشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن الارهاب الدولي يتراجع كثيرا بعد أن تفشى وكان سمة ظاهرة من سمات عالمنا منذ عام مضى فحسب . ومع ذلك ، لا يسعنا أن نستسلم لمشاعر الرضا عن النفس ولا نبالي . فالارهاب هو آفة تفت في عضد المجتمع العالمي ، ولا يمكن تبريره على أي أساس كان والى أن تستأصل شأفته بالكامل ويتم الافراج عن جميع الرهائن ، وهم من أكبر ضحاياه ، يظل على المجتمع الدولي أن يواصل التزامه بمكافحة هذه الآفة .

وشمة أمر آخر لا يقل خطورة عن ذلك ، ولكنه ليس قطعاً في تراجع ، هو مشكلة الاتجار الدولي في المخدرات . فما زالت هذه المشكلة تحيق بالعالم ، خاصة في منطقة الكاريبي وأمريكا . وينبغي تعزيز فعالية التنسيق بين الدول خاصة في تحريم هذه التجارة ، ومصادرة عائداتها إذا أردنا أن تكفل جهودنا بالنجاح . وتنحصر الجاذبية الأساسية لهذه التجارة في الأرباح الطائلة غير المعقولة التي تدرها على الذين يشاركون فيها ، ولن ندرك النجاح الحقيقي ما لم ننجح في جعل المخاطر الملازمة لهذه التجارة تتجاوز كثيرا ما لها من الجاذبية المالية .

وعلى غرار ما هو عليه الحال بالنسبة لمعظم السلع الأساسية في التجارة الدولية ، فإن المنتجين الذين يوفرون المواد الأولية ليسوا هم الذين يجنون منافع التجارة . فالمزارعون ذوو الحيازات الصغيرة الذين يزرعون نبات الكوكا ، أو الخشخاش ، أو القنب الهندي ، يحصلون على أقل من واحد في المائة من قيمة مبيعات

المنتج النهائي في الشارع . وفي وسع المجتمع الدولي أن يقوم بتشبيت أسعار المجموعة المحدودة من السلع الاساسية التي تعتمد عليها معظم البلدان النامية ، وذلك بغية إستمالة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة الى زراعة محاصيل التصدير التقليدية مثل البن ، والكاكاو ، والموز ، بدلا من زراعة نباتات القنب الهندي والكوكا والخشخاش .

ونحن في الكاريبي بصفة خاصة نتأثر بسرعة ، ويتعين علينا أن نعمل عن كثب مع جيراننا في هذا النضال الذي نخوضه من أجل البقاء .

إن جيراننا المتاخمين لنا في هذا السياق هم بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية ، بما في ذلك فرنسا بمقاطعاتها الموجودة في الكاريبي . ومن جهة أخرى فإن دومينيكا ، في السياق الاوسع للتنمية ، تعتبر العالم بأسره جارا لها ، وتؤكد على الهمية الحاسمة للتكافل والتعاون والتنسيق السياسي لصالح السلم والاستقرار والامن والتنمية في العالم . إن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة في هذا العقد الاخير من القرن العشرين هي القيام بتنسيق التنمية المتكاملة لكل الدول ، وإزالة الاسباب الرئيسية لنشوء النزاعات ، وفي مقدمتها الاستغلال ، وانعدام الثقة ، والتخلف ، وإقرار شاغل جديد على صعيد العالم كله هو الانصاف الدولي وهو أمر ينبغي أن يبدأ ، من وجهة نظر دومينيكا الان ، بنظام مناسب في إطار السوق الاوروبية الموحدة التي ستخرج الى حيز الوجود في عام ١٩٩٣ لحماية المصالح الحيوية لجزر البحر الكاريبي ذات الاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على انتاج الموز ، وهذا مسمى ينبغي على جيراننا في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية أن يسلموا بالمسؤولية الواقعة عليهم في المشاركة فيه .

السير كلمنت مينارد (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، يسعدني أن أهنيكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن جزر البهاما ، على ضوء خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الواسعة ، تثق بانكم ستقودون هذه الدورة الى خاتمة ناجحة .

وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن عميق التقدير لسلفكم ، السيد غيدو دي ماركو ، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية مالطة ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداوات الدورة الخامسة والاربعين .

أما أميننا العام فقد أعطى الكثير لهذه المنظمة . ونحن مدينون بجزء كبير من النجاح الذي أحرزناه في العام الماضي لقيادته الحكيمة . وتود جزر البهاما أن تسجل تقديرها لجهوده التي لا تعرف الكلل بوصفه نصيرا للسلام . ويطيب لها ، وهو يفادر منصبه الرفيع ، أن تشيد ، بأسمى العبارات ، بهذا الابن العظيم من أبناء منطقتنا - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، على إسهامه الكبير في هذه المنظمة . سيكون من بين الارث العظيم الذي ستركه لنا تغانيه في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، وهذا إرث نبيل حقا .

أود أيضا ، نيابة عن حكومة جزر البهاما وشعبها ، أن أرحب بجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، وبكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال ، في عضوية الأمم المتحدة .

منذ أسبوعين فقط ، وقف ، بكل فخر ، أول رئيس لهايتي ينتخب ديمقراطيا ، القس الأب جون - برتراند أريستيد ، يخاطب هذه الجمعية . كانت تحدوه آنذاك ، وتحذونا جميعا ، توقعات عظيمة بأن هايتي قد أسدلت الستار أخيرا على ماضيها السياسي ، وخرجت الى شمس الديمقراطية مستعدة لتحدي المجتمع الدولي بأن يكون على مستوى ، وعوده والتزاماته بتزويد حكومة هايتي الديمقراطية الفتية بالدعم الاقتصادي الحقيقي الذي لا يمكنها البقاء دونه .

واليوم ، أجدني مضطرا الى الانضمام الى المجتمع الدولي في إدانة خيانة القوات المسلحة للمثل الديمقراطية في هايتي . إن هذه المحاولة الاخيرة لانتزاع السلطة من حكومة هايتي المنتخبة والدستورية أمر يثير المرارة في حلق من كان لهم ، من أبناء المنطقة ، دور كبير في تحقيق الانتخابات الديمقراطية في هايتي منذ أقل من عام ، وشهدوا تنصيب الرئيس أريستيد في شباط/فبراير من هذا العام . نطالب من استولوا على السلطة في بورت - أو - برينس بأن يعودوا الى صوابهم وأن يميئدوا فورا النظام الدستوري الى الجمهورية ، لتقديم المسؤولية عن ضياع الارواح الى العدالة ، والسماح لهايتي بأن تواصل طريقها نحو النمو والتنمية الحقيقيين . كما ننادي بالتضامن الدولي في السعي لتحقيق هذا الهدف ، ونحث على اتخاذ إجراء سريع لإنهاء معاناة شعب هايتي .

لقد أثبت عقد التسعينات بالفعل أنه عقد تطورات هائلة ، وهو ما تشهد عليه التغيرات المثيرة على الساحة الدولية السياسية . فلم يسبق أن شهد التاريخ معينا أوسع نطاقا بما يشهده الآن الى الحرية والديمقراطية . فالمطالب المستمرة بإنهاء الفصل العنصري والاضغوط المستمرة لذلك أدارت عجلة التغيير في جنوب افريقيا . وشعب ناميبيا الابي احتفل بالذكرى السنوية الاولى لإنشاء دولته ، واحتفل الشعب الالمانسي بمرور عام على إعادة توحيدده ، وتحققت تطلعات لاتفيا واستونيا وليتوانيا الى الاستقلال .

كما نرحب بنجاح مبادرة السلم التي تبنتها الامم المتحدة في السلفادور ، ونأمل أن تحترم الاطراف الاتفاق نما وروجا حتى يتمكن شعب السلفادور من التمتع بثمرات التنمية السلمية .

وتمكن العمل الدولي من صد العدوان في الخليج الفارسي ، وحافظ على المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، حتى وإن كان ذلك بتكلفة باهظة . وها هي سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية اليوم في الحفظ والمون .

ونرحب بالمبادرات المتخذة حاليا لإحضار جميع الدول المعنية بمشكلة الشرق الاوسط الى طاولة التفاوض . ونحن نكرر الإعراب عن تأييدنا لعقد مؤتمر دولي للسلام ، لمعالجة حق جميع الدول في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ونشني على حكومتي بليز وجمهورية غواتيمالا لقيامهما بالمفاوضات التي أسفرت الان عن اقامة علاقات دبلوماسية كاملة . نرحب بهذا التطور مدركين تمام الإدراك ما يخطوي عليه من قدرة هائلة على تعزيز السلم والامن في المنطقة .

هذه التطورات المثيرة على الساحة السياسية الدولية فتحت الافاق لغرض وتحديات اقتصادية للاقتصاد العالمي . ومن الملح الآن بمفة خاصة أن تمنح البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة فرمة عادلة للمشاركة في الفوائد العائدة من المبادرات التجارية والاستثمارية الجديدة .

ولعلمكم تتذكرون أنني أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة أعلنت أن جزر البهاما قدمت برنامجا استثماريا جديدا يستهدف تشجيع تدفق رأس المال الاستثماري الاجنبي . ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن ثمة تشريعا جديدا سيكتمل في القريب العاجل ، وهو :

"قانون لتشجيع إنشاء وإدارة وتوسيع مشروعات واستثمارات في مناطق معينة من جزر البهاما ، بمنح بعض الاستثناءات والحوافز المالية للأشخاص المشتركين في تلك المشروعات أو الاستثمارات" .

هذا النوع من المبادرات الاقتصادية يكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بتنمية جزر البهاما وتحقيق التقدم الاقتصادي لشعبها .

ولا تزال جزر البهاما تشعر بقلق عميق لعدم وصولها الى الموارد الدولية على أساس شروط ميسرة ، واستبعادها من المساعدة الإنمائية الرسمية . وبالتالي ، فإنها ترحب بمشروع مبادرة الدول الأمريكية الذي تعد اقتراحاته بشأن إدارة الديون الخارجية ، وتشجيع الاستثمار ، وتحرير التجارة ، والبيئة ، أمرا حيويا بالنسبة

للتنمية في بلدان المنطقة . ونود أن نشجع البلدان المتقدمة النمو الأخرى على الإقدام على مبادرات مماثلة وجعل منافعها متاحة على أوسع نطاق ممكن ، يشمل جميع بلدان المنطقة . وتأمل جزر البهاما أن تكون الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة الأمريكية متوفرة في وقتها المناسب ، حتى تكون مكاسبها حافزا على قيام أنشطة اقتصادية هامة جديدة في الدول المشاركة .

وتأسف جزر البهاما لأن جولة المفاوضات الأخيرة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") لم تتوصل إلى اتفاق شامل ، ونأمل أن تتاح فرصة أخرى لهذه العملية حتى يتسنى معالجة الشواغل التجارية لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، بما يؤدي إلى دعم العلاقات التجارية الدولية .

إن الاتجار الدولي في المخدرات ولد مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات حجم كبير تضرر المجتمع العالمي الى مواصلة بذل جهود كبيرة وإنفاق موارد ضخمة للقضاء عليها .

من الواضح أن الأمر يتطلب خطة جيدة التنسيق ممولة بالشكل المناسب ، يدعمها التزام الحكومات ، إذا ما كان للجهود الدولية لمكافحة خطر المخدرات أن تنجح . ولذلك ، فإن جزر البهاما أيدت بحماس التأكيد المتزايد على تعزيز إطار التعاون الدولي في مكافحة المخدرات في السنوات الأخيرة ، والذي ترتب عليه إقامة برنامج الأمم المتحدة للعمل العالمي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . إن كفاءة هيئة رؤساء الوكالات الوطنية لإثبات قوانين المخدرات واضحة جلية . ونظام المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات قد أصبح أكثر اكتمالا الآن بعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية ، كما أن التخطيط الجاد لمكافحة المخدرات قد أسفر عن ظهور برنامج العمل العالمي المذكور الذي هو برنامج هام للغاية .

نحن واثقون بأن المجتمع الدولي سيبذل أقصى الجهود الممكنة للبناء على هذا الأساس الجديد . ويمكن الاعتماد على جزر البهاما لتتطلع بدورها على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية ، ونأمل أن يكون النجاح الذي حققناه من خلال الجهود التعاونية مثالا للآخرين . وسيسعدنا أن نشرك في خبرتنا الدول الاعضاء الأخرى .

إننا - كدولة ارجبيلية صناعاتها الرئيسية السياحة وصيد الأسماك - نجعل من أولوياتنا القصوى الحفاظ على البيئة وحمايتها وصيانة نظام بيئي قوي . ونحن نؤيد وضع نهج متعدد الاطراف لحماية البيئة يقوم على الاعتراف باحتياجات جميع البلدان الى التنمية القابلة للإدامة وشواغلها في هذا المسد . وتحقيقا لهذه الغاية ، نتطلع الى انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية والى إبرام اتفاقيتين دوليتين بشأن التنوع البيولوجي والتغير المناخي . وتود حكومة بلادي أن تعترف بالمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومجتمع المانحين لتمكين البلدان النامية من المشاركة في العملية التحضيرية للمؤتمر . ونأمل أن تستمر الإسهامات لتسمح للبلدان النامية بأن تمثل تمثيلا كافيا في المؤتمر نفسه .

ومما يؤسف له ، أن أنسب محفل للعمل العالمي يجد نفسه عاجزا بشدة مرة أخرى نتيجة وضعه المالي . ويجب على الدول أن تقرر إعطاء الأمم المتحدة الموارد المالية التي تحتاجها .

عندما انضمت بلادي الى أسرة الأمم الدولية ، منذ ١٨ عاما ، تعهدت حكومتها باحترام المبادئ الرئيسية للقانون الدولي وميثاق هذه المنظمة . وقد ذكرنا في ذلك الوقت ، أننا لا نتعلق بأي أوهام من أوهام المنظمة عن قدرة دول صغرى مثل جزر البهاما على التأثير في الشؤون العالمية . إلا أننا نواصل التعهد ببذل كل ما نملكه لتعزيز عمل الأمم المتحدة ونفوذها وعظمتها الممكنتين ، وندعو جميع الدول الاعضاء أن تحذو حذونا .

في عام ١٩٩٣ ستحتفل جزر البهاما بالذكرى المئوية الخامسة لالتقاء عالمين ، وهي التقاء يعد جزءا لا يتجزأ من تاريخنا . فعلى إثر وصول كولومبس لأول مرة الى العالم الجديد في سان سلفادور ، أصبحت جزر البهاما أول جزء يكتشف من العالم الجديد ، وهذه حقيقة تاريخية تفخر بها جزر البهاما فخرا عظيما . وأن أول حدث في جدول الاحتفالات الرسمية قد وقع مؤخرا بوصول نسخة يابانية طبق الاصل من سفينة القيادة لاسطول كولومبس "سانتا ماريا" الى سان سلفادور . إن هذه الزيارة ، التي سيتبعها برنامج أنشطة لمدة عام ، بما في ذلك مبادلات تجرى في جزر البهاما بمشاركة بلدان من جميع مناطق العالم ، ستؤكد أهمية قوة وتنوع ثقافات العالم . ومن بواعث سرور جزر البهاما بشكل خاص موافقة كل هذا العدد الكبير من الدول على المشاركة وبذلك توضع السنوات الخمسمائة الاخيرة في منظورها الصحيح .

إن السلم والامن لهما أقصى أهمية للتنمية البشرية والتقدم البشري . وهما هاما أيضا لتحسين الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الركود والكساد .

إن الانتعاش الاقتصادي ، الذي حظى بوقت طويل من المناقشة خلال العام ونصف العام الماضيين ، والذي ستعود فوائده على البلدان النامية ، يبدو انتعاشا بعيد المنال متحديا بذلك نبؤات الحكماء . إن مناخ الخوف والتشديد وعدم اليقين لن يعزز الظروف الاقتصادية التي نتطلع إليها جميعا ونحتاج إليها للقضاء على المشاكل التي تكتنف بلداننا . إننا نعلمي من أجل تحسن الاحوال ومجيء أوقات أفضل ونعمل في سبيل هذا الوعد .

إن الروائي الانكليزي العظيم تشارلز ديكنز ، وهو يكتب في عام ١٨٥٩ عن أوروبا التي واجهتها تحديات الثورة الصناعية والسياسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أدخل الى عالم الخلود الادبي الاسطر التالية :

"لقد كان ذلك في أسعد الاوقات ، وكان ذلك في أتعس الاوقات . كان الزمن زمن الحكمة ، وكان الزمن زمن حماقة" . (قصة مدينتين) . وعلى حد تعبير توماس باين ، كان زمنا امتحنت فيه النفوس .

وها نحن الآن نشهد أوقاتا مضطربة مرة أخرى ، وكما كان الامر قبل مائتي سنة ، فإنها تتركز مرة أخرى في أوروبا . وكما كان الحال وقتئذ ، فإن اهتزازات اضطرابات أوروبا تحس في الأمريكتين وفي افريقيا وفي آسيا . لكن عصور المحن هي دائما عصور الغرض الكبرى ، كما أدرك ديكنز منذ سنوات طويلة . ويجب أن ننظر الى هذه الاوقات على أنها فصول ضياء وربيع أمل .

السير بيتر كينيلوريبا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، أبدأ بتقديم أحر التهاني لكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانتخابكم لهذا المنصب الرفيع يدل على ثقة هذه الجمعية بكم رئيسا لها . وأتطلع الى العمل الوثيق معكم خلال فترة ولايتكم ، كما أتطلع الى دورة مثمرة للجمعية العامة بقيادتكم . وأود أن أعرب عن إعجابنا بالخدمات الجليلة التي قدمها سلفكم السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة . ومما يسعدني ويشرفني أن أقف أمام هذه الجمعية لأخاطب أمم العالم . ورسالتي ، التي ترددت دائما في البيانات السابقة التي تشرف قادة جزر سليمان بالإدلاء بها من هذه المنصة الشهيرة ، هي رسالة دعوة الى السلم في العالم لأن جزر سليمان ترى أن هذا هو ما تسانده الأمم المتحدة : "على الأرض السلام وفي الناس المسرة" . فالسلم مصدر الخير العميم الذي ينبع عنه الازدهار الحقيقي والتنمية المتوازنة في العالم .

ولهذا لا يمكن أن نجد السلم والحرية في العمليات الإحصائية أو المعادلات الحسابية كما أنه ليس موضوع بحث علمي ، بل مسألة اتجاه وعقيدة ، ونمط سلوكي يحكمه العقل وينبع من العقل . ويربط الرئيس غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي بين السلم العالمي والإصلاحات في بلده . ويقول الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ أنه "إذا فشلت البيريسترويكا ، ستتلاشى احتمالات بدء فترة سلم جديدة في

التاريخ ، على الأقل في المستقبل المنظور" .

وتضم جزر سليمان صوتها الى صوت الدول الأخرى في تهنئة الرئيس غورباتشوف وشعب الاتحاد السوفياتي على شجاعته وبسالته على الرغم من الغوض والتهديد بالتفتت الناتجين عن محاولة الانقلاب في آب/أغسطس الماضي . وتنتظر جزر سليمان بعين الاهتمام والقلق الى موجة التغييرات التي تحدث في أوروبا الشرقية . وترحب بالتحرك صوب تحقيق الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي مما سمح لجمهوريات البلطيق بتقرير مصيرها . ويراودنا الأمل في أنه بفضل عملية تحقيق الديمقراطية التي بدأها

الاتحاد السوفياتي ، ستعمل البلدان الصناعية الغربية معا لتحقيق تغييرات مماثلة في بلدان أوروبا الشرقية وبلدان العالم الاخرى التي تتطلع الى إصلاحات مشابهة .
والبلدان الصغيرة ، كجزر سليمان ، التي تتطلع الى تحسين البيئة التي يعيش فيها شعبها في إطار التنمية الدولية ، تطلب التفهم والمساعدة بغية معاونتنا على المعيشة والتطور بالطريقة التي نريد أن نعيش بها ونتطور ، وليس كما يريد الآخرون لنا أن نعيش .

ويتناقض هذا بطبيعة الحال تناقضا تاما مع معتقدات وممارسات حالية معينة في عدد من جزر المحيط الهادئ . فنحن ، سكان المحيط الهادئ ، على استعداد للنضال في سبيل العيش معا في وئام ولكي لا نرى سكان بعض جزرنا وهم يعانون الصعوبات لكي يعيشوا على النحو الذي يتوقعه منا الآخرون . وحريرتنا في أن نعيش على النحو الذي نريده وأن نحكم أنفسنا بأنفسنا هي أعز أماني شعبنا . إن ما نطالب به في البلدان الصغيرة هو الحق في أن نؤمن بأنفسنا ، والحق في أن نبت في الأمور حسب تفكيرنا نحن ، والحق في ممارسة ما نؤمن به . وهذه بالتأكيد هي حقوقنا السيادية . ونحن هنا في الأمم المتحدة لأننا نؤمن بالتعايش السلمي ونتمهد بأن نقوم بدورنا ، مهما كان صغيرا ، للمساعدة في تحقيق السلم والوئام الحقيقيين في العالم .

ويبدو في بعض الأحيان أن الانانية تطفئ على الصلاح ، وأرى أنه يجدر بالبلدان الصغيرة مثل جزر سليمان أن تنبه العالم الى ذلك . وأرى أن من واجب البلدان الصغيرة ووظيفتها أن تقوم بذلك لأنه يبدو أن الدول الأكبر تشغلها بل وتعميها أحيانا مشاكل من صنعها وتصميمها هي .

لقد رأينا مؤخرا في حرب الخليج أسرع نصر عسكري في التاريخ تحقق على نطاق مثل هذا النطاق . وقد قامت الأمم المتحدة بدور هام في هذا النصر ولاتزال تلعب اليوم دورا رائدا في صنع السلم في أعقاب تلك الحرب .

ومع ذلك أود أن أقول بتواضع أن هذا العالم لن يرى نهاية للحروب العسكرية والمواجهات من هذا الطراز مادامت البلدان الفنية مستمرة في إنتاج أسلحة الدمار

وبيعها في جميع أنحاء العالم ، مما يؤدي الى نشر ما أسمته رئيسة وزراء النرويج في البيان الذي أدلت به في هذه الجمعية منذ أسبوعين "ثقافة الاسلحة" في العالم .
وفي إطار فكرة زائفة عن العظمة والرفاهة الاقتصادية ، لاتزال بعض البلدان تنتج الاسلحة المدمرة الضارة بالبشرية وتبيعها . وهي بذلك تسيء بالفعل استعمال المواهب التي أسبغها الله عليها إذ تسعى الى إيجاد أسلحة تدميرية بدلا من السعي الى غايات سلمية ، ولكنها تفخر مع ذلك بالتوصل الى هذه القوة التدميرية التي تقدر بالأرواح البشرية .

ومن المفارقات أنها تبرر هذه الإساءة في استعمال المواهب والمعرفة البشرية على أنها ضرورية لبقاء الإنسان . بل إن البعض يقول أنه لكي تتمكن الدول الديمقراطية من حماية الحرية يجب عليها على الأقل أن تساير التطورات الحديثة في صناعة الاسلحة المدمرة الفعالة لكي تكون في حالة استعداد وبقظة .
وأنا أفضل ، بصفة شخصية ، أن أتمسك بكلمة الرب فأقول :

"لان كل الذين يأخذون السيف بالسيف يهلكون" . (الكتاب المقدس ، متى

٢٦ : ٥٢)

فمن يؤمن بالقنابل النووية والاسلحة النووية سيفنى بها .
ونهاية الحرب الباردة بين الدولتين العظميين يجب أن تكون في حد ذاتها تذكرة موأتية ورسالة واضحة لبقية دول العالم بشأن زيف الاعتماد على قدرة القنابل الذرية والاسلحة النووية كأدوات لتحقيق السلم .
والجهود الناجحة التي بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا في سبيل نزع السلاح وتخفيض الاسلحة تستحق الثناء . ويستحق السيد بوش أعظم إشادة من هذه المنظمة العالمية لقيادته والخطوات الشجاعة التي اتخذها بمفرده مؤخرا لتخفيض ترسانات الولايات المتحدة للدمار النووي ، وتستحق الإشادة أيضا الاستجابة المنعشة المشجعة الإيجابية التي قام بها السيد غورباتشوف والاتحاد السوفياتي خلال الايام القليلة الماضية . وقد قدم العالم التحية لهذه الانباء الطيبة التي بعثت الأمل

من جديد في السلم . إلا أننا ذهلبنا إن علمنا بالقدره الظاهرة لدى بعض البلدان على تخصيص إمدادات اليورانيوم بغية صناعة القنابل النووية ، مما يلقي ظلال الشك مرة أخرى على مستقبل معاهدة عدم الانتشار وإمكانية وقف انتشار الأسلحة الذرية في العالم .

وعلى أي حال ، لاتزال جزر سليمان تقول إنه يجب على جميع الدول أن توقع الآن على معاهدة عدم الانتشار النووي . وإذا تمكنت فرنسا والصين من الالتزام الآن بأن تصبحا أطرافا في المعاهدة ، فلماذا لا تلتزم بذلك بقية الدول من أجل السلم العالمي ؟

أما في مجال البيئة والتحكم البيئي ، الذي برز في السنوات القليلة الماضية بصفته موضوعا يتمتع بأهمية فائقة تستحوذ على انتباه العالم أجمع في هذا الوقت (وإن يكن ذلك بعد فوات الأوان الى حد ما في بعض أنحاء العالم) ، فإن البلدان النامية الآن بمدد حصر الدمار الذي حل بموائلها الطبيعية بسبب الاستغلال الطائش لمواردها البرية والبحرية على يد المصالح التجارية الأجنبية العديمة الضمير سعيا الى الشراء العاجل عن طريق مشروعات قطع الأشجار والتعدين وصيد الأسماك .

وفي جنوب المحيط الهادئ ، نهبت مواردنا البحرية بلا رحمة ، بالشبكات الضخمة والشبكات العائمة الكريهة الجارفة لكل ما هو موجود في طريقها من كائنات حية بحرية - وأحيانا برية - والنامية لشراك هائلة أصبحت تعرف باسم "جدران الموت" التي تحصر بل تهلك كل أصناف الأسماك والشدييات . وتعدت تلالنا وأوديتنا من الأشجار والنباتات دون أن يحاول "المستثمرون" إعادة تشجيرها في معظم الحالات أو تجديد ما صنعتته يد الطبيعة .

وفي العديد من الحالات ، تلقى مسؤولية تدمير البيئة علينا نحن الذين نعيش في البلدان النامية ونلاحق بالمطالبة بعدم تلويث بخارنا وهوائنا في حين أن من المعروف جيدا أن المسؤولية عن تدمير البيئة إنما تقع بالدرجة الأولى على الدول الصناعية .

وفي "عالم لا تهمة إلا المملحة الذاتية" - وهو مفهوم تكنه وتحميه بحماسة لأسباب سياسية واقتصادية دولة أو دولتان من أكثر الدول تقدما في الصناعة - فإن ارتفاع درجة حرارة العالم وانبعك غاز ثاني أوكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري في الجو لايزالان مستثمرين بمعدلات لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية . ومن المؤسف أن سكان البلدان الجزرية في المحيط الهادئ والكاريببي والمحيط الهندي وأطفالنا في مستقبل من يعيشون على ارتفاع أربعة أقدام فوق مستوى البحر سيكونون ، حسب ما أكدته الأبحاث العلمية ، أول من يختفي من وجه المعمورة في حالة ارتفاع مستوى البحر وذلك في غضون حياة أربعة أو خمسة أجيال من الآن .

ويتجلى من اتجاه الاحداث أن الإنسان لم يعد جزءا من الطبيعة بحيث يستطيع أن يحيا ويمارس أحاسيسه منسجما مع الزهور والطيور والحيوانات في بيئة طبيعية . فلقد أصبح الاتجاه الفوضوي في الإنسان يعلو على طبيعته حتى أنه نسي من هو في حقيقة الأمر مدمرا بذلك بيئته بل ذاته في نهاية المطاف . وأن حقول النفط المشتعلة في الكويت لاتزال تذكرنا بهذه القمة الحزينة حيث سيتصاعد الدخان الأسود والغازات السامة في الجو لسنوات عديدة قادمة .

وتتطلع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بصفة خاصة الى أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ النجاح وتأمل : (أ) أن توافق جميع الدول الاعضاء على جدول أعمال القرن ٢١ المقترح ، وهو صك شامل يتضمن الاهداف والانشطة والتدابير اللازمة بتنفيذ مقترحات محددة للعمل ، وأن يصبح بذلك جدول أعمال ملزما يجسد الالتزام السياسي لكل الدول الاعضاء بتحقيق تنمية قابلة للإدامة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء ؛ (ب) أن توافق كل الدول الاعضاء على ميثاق الارض/ريو المقترح الذي يرجى منسه أن يعلن المبادئ العامة التي يتعين أن يستند إليها سلوك الحكومات والشعوب في علاقاتها بعضها ببعض وفي علاقتها بالبيئة ، وأن يضمن مستقبلنا المشترك من الناحيتين الإنمائية والبيئية على حد سواء ؛ (ج) أن يتم التوصل الى اتفاقية إطارية بشأن تغيير المناخ تنطوي على التزامات مناسبة وتتصدى لكل مصادر المشكلة ، بما في ذلك ارتفاع مستوى البحر وانبعث غازات الاحتباس الحراري ؛ (د) أن يتم الاتفاق على المبادئ المتعلقة بإدارة وصون وتنمية جميع أنواع الغابات على نحو قابل للإدامة مما يؤدي الى عقد اتفاقية إطارية أخرى في هذا المجال .

وفي هذا الصدد ، يلعب تحالف الدول الجزرية الصغرى في الأمم المتحدة ("أوسيس") دورا نشطا بالفعل قد أسهم إسهاما قيما في المفاوضات التي جرت خلال الاجتماعين الأول والثاني للجنة التفاوض الدولية اللذين انعقدا في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩١ وفي جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ثم في نيروبي في الاجتماع الثالث الذي اختتم في الاسبوع الماضي . وستعقد دورات مقبلة في جنيف وربما في نيويورك أيضا في مواعيد لاحقة . وفي الوقت نفسه ، شاركت الدول الجزرية الصغيرة بفعالية في الدورات التحضيرية السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وستواصل مشاركتها هذه في الدورة الرابعة والنهائية للجنة التحضيرية التي تعقد في آذار/مارس المقبل وفي مؤتمر قمة الارض الذي يعقد في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

وفي ظل هذه الخلفية التي يعيش فيها العالم ، يتساءل المرء عما تعنيه عبارة "النظام العالمي الجديد" كما طرحها قادة عالمنا وكما استحدثها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أكد السيد بوش في هذه الجمعية قبل أسبوعين أن نظرته للنظام الجديد ليست مبنية على مفهوم قيام عهد من السلام الأمريكي . إلا أن جزر سليمان كبلد صغير لاتزال تشعر بالقلق .

هل هذا يعني تبدل في الولاءات وفي الإمساك بزمام الأمور يجري فيما بين الدول الأكبر في هذا الكوكب لإعادة تقسيم عالمنا الى مناطق نفوذ إقليمية جديدة ، أم أنه رؤيا للتعاون وللمساعي العالمية المشتركة التي تسهم فيها كل البلدان ، كبيرها وصغيرها ، تحقيقا للتعایش السلمي والحياة في ظل الوثام ؟

هل هو نظام جديد تشدد فيه الدول الأقوى قبضتها على الأقل حظا بحيث تملئ وتفرض حكمها من خلال تفوق التكنولوجيات الحديثة للقوات العسكرية التي يستمر الاحتفاظ بها في مناطق استراتيجية من العالم مما ييسر عليها نسبيا تفويض المبادرات الداخلية الأخرى التي يمكن أن توجد أنماطا سلمية بديلة للحياة ؟

ومن أفضع السيناريوهات أن يكون نظاما عالميا جديدا تحكمه الأولويات العسكرية بإنفاق بلايين الدولارات في حين يتضور ملايين البشر جوعا ويموتون بسبب الحاجة الى الغذاء والى السكن الأفضل وأحوال المعيشة الأفضل . إنه لمن دواعي الحزن أن نرى البشر مشردين في شوارعنا ، ليس بالضرورة - كما يقال في كثير من الأحيان - بسبب إصابة في الدماغ أو مرض ، ولا حتى بسبب المخدرات ، لأن المخدرات في العديد من الحالات هي نتيجة للمشكلة وليست سببا فيها . إن التشرذم ناجم عن التوجه والتخطيط الاقتصادي الخاطئين وليس بالضرورة عن علة اجتماعية في شخص المشرد وليس قطعاً عن ضعف في الذكاء البشري .

ما الذي سيعنيه النظام العالمي الجديد من حيث تنمية التجارة والرخاء الاقتصادي في المناخ العالمي السائد اليوم والذي تتوخى فيه الولايات المتحدة الأمريكية قيام منطقة تجارة حرة للأمريكتين تضم كندا والمكسيك وفي نهاية المطاف

بلدان أمريكا الجنوبية بينما تتحدث أوروبا - التي ستضم الآن دول الكتلة الشرقية الجديدة - عن تعزيز المجموعة الأوروبية وصيها في قالب موحد بحيث تتحقق ممارسة حريات جديدة في التحرك ويجري الأخذ بترتيبات نقدية لم تعرف حتى الآن ؟

ما الذي سيحدث في آسيا التي تعج بملايين البشر ، وما هو الدور الذي سيفلغ به ذلك البلد الجزري المجاور ، اليابان ، بوصفه أقوى الدول وأنجحها اقتصاديا في عالم اليوم ؟

وكيف ستتمكن بلدان الجزر الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ من العيش في عالم يبدو أن البلدان الأكبر تقيم فيه مناطق اقتصادية خالصة لها وربما مناطق دفاع عسكري لانفسها ؟

حقا ، ان هذا الشاغل نفسه يمس اساسا مسألة حماية وأمن دول العالم الصغيرة . وإن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن كثيرا من المواد التي ، إذا ما نفذت بفعالية ، ستقدم تأكيدات معينة لسلامة وأمن الدول الصغيرة ، ولا سيما البلدان النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي ومنطقة والبحر الكاريبي والمحيط الهندي .

وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة ، بصفة خاصة ، تسهيل تنفيذ الفصل السابع - المواد من ٣٩ الى ٥١ - من الميثاق ، التي تستهدف على وجه التحديد تناول وجود أي تهديد للسلام ، أو خرق للسلام أو أي عمل من أعمال العدوان يدخل في اختصاص مجلس الأمن . وعلى الأمين العام ان يؤدي دورا أكثر نشاطا انطلاقا من روح المادة ٩٩ ، حتى يستطيع في حالات تهديدات الأمن المتدنية المستوى ، على سبيل المثال ، أن يورد بإيجابية على طلبات الدول الصغيرة ، التي تشعر بأنها تحت تهديد من التهديدات من دول أخرى ، بأن يرسل فوراً بعثات أو موظفين بالتناوب من الأمانة العامة للأمم المتحدة لتقييم الحالات في تلك البلدان . ومن شأن ذلك العمل أن يعطي للأمم المتحدة في الواقع دور منع السلم بالإضافة الى صيانة السلم .

وقد أوصت حلقة عمل خاصة بحماية وأمن الدول الصغيرة شاركت فيها الأمانة العامة للكومنولث وعقدت في ملديف من ٥ الى ٦ ايار/مايو ١٩٩١ ، بأن يولى اهتمام جاد لإنشاء قوة دائمة أو مخصصة تابعة للأمم المتحدة يمكن أن تشغل بموجب الفصل السابع من الميثاق للوفاء باحتياجات الأمن الدولي . وقد اقترح أيضا في الاجتماع أن تشكل قوة للأمم المتحدة ذات طابع للرد السريع ، تحت الإدارة المباشرة للأمين العام ، للوفاء باحتياجات أمن الدول الصغيرة ، عند الاقتضاء . وان تشغيل هذه القوة يمكن أن يكون بمبادرة من الأمين العام بالتشاور مع مجلس الأمن .

وقد اقترح الرئيس بوش في دورة الجمعية العامة الماضية بأن تعزز الأمم المتحدة قدرتها على الرد بإيجابية على طلبات البلدان الأعضاء بتقديم المساعدة الانتخابية ، التي كانت حتى الآن تقدم على أساس مخصص ، كما كان الحال في نيكاراغوا

وهايتي . وتؤيد جزر سليمان بقوة اقتراح رئيس الولايات المتحدة وفي نفس الوقت تود أن تطلب أن تقوم الأمم المتحدة بالنظر في المماثل في حماية وأمن الدول الصغرى وبالالتزام المماثل بهما وفقاً لما أوضحته توا .

وعلى أية حال ، من المحتمل أن تطلب المزيد من الدول المساعدة في الحماية والأمن أكثر مما تحتاج إلى المساعدة الانتخابية . وعلاوة على ذلك ، حيث أن قرار السنة الماضية ١٥٠/٤٥ اتخذته الجمعية العامة فمن الطبيعي أن يصاغ هذه السنة قرار يفي بهذه المشاعر التي أوضحتها بشأن حماية وأمن الدول الصغيرة . وجزر سليمان مصممة على العمل مع جمهورية ملديف في صياغة هذا القرار ، الذي نعتقد أنه سيحظى بقبول تام في هذه المنظمة العالمية . ومما ينطوي على تشجيع أكبر أن نقرأ تقرير الأمين العام ، الذي يسلم فيه بالسمات المتأصلة لهذه الدول الصغيرة التي تحتاج إلى تدابير خاصة من أجل العناية والدعم والذي أوضح أن للمجتمع الدولي مصلحة كبيرة في ضمان هذه المصالح . والدول الصغيرة لديها بالتأكيد قدرة محدودة على حماية أمنها . وسيكون هذا القرار مكملاً للقرار الذي اقترحه اليابان بشأن إنشاء نظام إبلاغ تابع للأمم المتحدة لتعزيز شفافية الصفقات الدولية في عمليات نقل الأسلحة ومسائل الأمن ذات النطاق العالمي .

وأخيراً ، في منطقة جنوب المحيط الهادي ، من الظاهر أن الحياة لا تزال على ما هي عليه إذا نظرنا إليها من بعد - وهي بسيطة وسلمية وهادئة نسبياً . ولعل هذا هو السبب في أنه ينبغي أن نكون أكثر قلقاً لأن ذلك قد يعني أننا نعود إلى السوء بدلاً من أن نتقدم ، نظراً إلى أنه لا يوجد ما يمكن أن يظل ثابتاً في هذا العالم . وأن بلاغ محفل جنوب المحيط الهادي الثاني والعشرين ، الصادر بعد اجتماع يوهنتي ، في ولايات ميكرونيزيا الاتحادية المعقود من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ ، قد أعاد التأكيد على الشواغل الأساسية للمنطقة : ألا وهي التنمية الاقتصادية وآفاق التجارة ، والبيئة مع التأكيد الخاص على ارتفاع مستوى البحر ، والأمن الذي يؤثر على المنطقة

بأسرها ؛ وإنهاء الاستعمار ؛ ونهج الإقليم تجاه المسائل العالمية . وقد تناولت السي حد ما بالفعل جواتب نفس هذه المسائل في بياني السابق .

ولا يزال شعبنا ، على سبيل المثال ، يشعر بقلق كبير إزاء ممارسة الصيد بواسطة الشياك الطافية كما يشعر بالغزع لقيام فرنسا بتجارب القنابل في مياهننا . هذه المظالم كبيرة اليوم كما كانت بالأمس وكما كانت في السنوات الماضية . ولهذا ، تشجعنا عندما علمنا بمحاولات في كونغرس الولايات المتحدة - في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب - لحظر الصيد بالشياك الطافية بطريقة قانونية ، وهو ما أصبح يُعتبر آفة بحارنا في المحيط الهادئ .

ويسعدنا أنه في جزئنا من العالم أوصى مجلس الأمن بعضوية جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في قراره ٧٠٢ (١٩٩١) ، وقد انضمنا بعد ذلك الى هذه الجمعية في بداية هذه الدورة باعتبارهما عضوين كاملين العضوية في الأمم المتحدة . وجزر سليمان واثقة من أن هذه المنظمة العالمية ستشهد في المستقبل القريب إعادة توحيد هاتين الامتين باعتبارهما أمة تحكم ديمقراطيا ، لانهما في الواقع شعب واحد .

وجزر سليمان ترحب أيضا بانضمام جمهوريات البلطيق استونيا ، ولاتفيا وليتوانيا الى عضوية الأمم المتحدة . وأننا نتطلع للعمل عن كثب مع الدول الجديدة وهي تشغل مكانها اللائق بها فيما بين الأمم الممثلة هنا .

ويسعدنا في نفس الوقت أن نرحب بانضمام جارتين من بلدان جزر المحيط الهادئ ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال بوصفهما عضوين كاملين العضوية في الأمم المتحدة . إن هذا يعزز إيماننا بالأمم المتحدة باعتبارها تهتم حقا برغبات شعوب العالم التي تتوق بحق الى الاستقلال وفرمة حكم نفسها بنفسها . وتتطلع جزر سليمان الى العمل عن كثب مع أشقائنا وشقيقاتنا في هذه الأمم الغتية هنا في الأمم المتحدة وفي منطقتنا المجاورة في المحيط الهادئ .

ومن ناحية أخرى ، لا تزال نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء برنامج التجارب النووية الذي تنفذه فرنسا في المحيط الهادئ . ولهذا ، نطالب مرة أخرى فرنسا بوقف هذا البرنامج . وبالإضافة إلى ذلك ، إن إضفاء طابع الغرورية مؤخرا على مخرب ريبيو واريور ، الين مافارت ، والظهور في نفس الوقت بتخيته بتفجير قنبلة أخرى في مروروا اتول ، يتوجان أعمال التحدي الانساني واستخفاف فرنسا بقلق أمم جنوب المحيط الهادئ على بيئتها وحقوقها المشروعة في الحياة .

قالت السيدة مارغريت تاتشر ، رئيسة وزراء المملكة المتحدة السابقة ، في معرض ردها على سؤال موجه اليها من الجمهور في محاضرة ألقته في النادي الاقتصادي في نيويورك الكائن في مبنى الامباير ستيت في ١٩ حزيران/يونيه من هذا العام ، ما يلي : "إن الفرنسيين لديهم اتجاهات حمائية" . إن تجربتنا للموقف الامتعماري الفرنسي في جنوب المحيط الهادئ ، كما تجلت في كاليدونيا الجديدة ، قد علمتنا نحن شعوب المنطقة أن هذا صحيح تماما ، ونأسف كثيرا لأن من المحتمل ، كما يكشف التاريخ أن تتلاشى أخيرا ، بسبب هذا الموقف ، وكما حدث في أماكن أخرى من العالم ، في منطقتنا كل النكهة وتمط الحياة الفرنسيين الجيدين اللذين يبعثان على الإعجاب .

أما بشأن مسألة استقلال كاليدونيا الجديدة فقد شعرت جزر سليمان بالفخر لأنها كانت عضوا في البعثة الوزارية التي فوضها محفل جنوب المحيط الهادئ بزيارة الاقليم . ونعرب عن امتناننا للتعاون الذي لمسناه من الحكومة الفرنسية والمجموعات المهمة داخل الاقليم خلال مداوات البعثة .

إن تقرير هذه البعثة الوزارية الذي أمل في أن يوزع على هذه الهيئة في وقت قريب يبرز الخطوات الايجابية التي اتخذتها فرنسا تنفيذا لاتفاق ماتغنون ، وخاصة تعاونها مع كل قطاعات السكان للنهوض بالتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنصبة في الاقليم . إن جزر سليمان تعتبر هذه التدابير تحركا في الاتجاه الصحيح وتشجع فرنسا على مواصلة المناقشة مع جميع الاطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة إعدادا لقانون يتعلق بتقرير المصير يكون متمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها وتكون بموجبه كل الخيارات مفتوحة ، بما فيها الاستقلال ، ويحمي حقوق الكاناكيين الاصليين وغيرهم من أبناء كاليدونيا الجديدة .

وتود جزر سليمان أن ترى قدرا أكبر من التفاعل بين كاليدونيا الجديدة والبلدان المستقلة في جنوب المحيط الهادئ . وتؤيد الدعوة التي وجهها محفل جنوب المحيط الهادئ من أجل تكثيف الاتصالات ومن أجل اشتراك كاليدونيا الجديدة وغيرهما من

الأقاليم الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ في اللجان الاستشارية والاجتماعات والندوات وحلقات العمل التي بدأها المحفل .

إن حكومة جزر سليمان ترحب بالتطورات الايجابية داخل جنوب افريقيا . وتطلع قداما الى الوقت الذي تنقضى فيه حقا ظاهرة الفصل العنصري ويجري فيه قبول جنوب افريقيا غير عنصرية وموحدة في مجتمع الأمم هذا . ولكن بينما نشيد بالرئيس دي كليرك على الخطوات التي اتخذها لتفكيك الفصل العنصري ، لا يزال السود في جنوب افريقيا محرومين من حقوقهم وحريةهم وحياتهم . وتؤكد حكومة بلادي تاييدها الكامل للإبقاء على الجزاءات الشاملة المفروضة على جنوب افريقيا حتى يظهر الدليل الواضح على حدوث تغير عميق لا رجعة فيه في جنوب افريقيا .

وترحب جزر سليمان بالتطورات الجديدة في المساعي الرامية الى إحراز تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبودية . ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون في إيجاد حل لذلك الصراع في أسرع وقت ممكن .

ونظرا الى أن مدة منصب الأمين العام ، أوشكت على نهايتها أود أن أشيد باسم جزر سليمان حكومة وشعبا بتلك الشخصية المرموقة . إن مشاركة السيد بيريز دي كوييار الطويلة في عمل المنظمة في مناصب مختلفة معروفة جيدا ، وقيادته لها بمفغته الحالية بارزة وتستحق المديح الأكبر من الجمعية . فقد تولى السيد بيريز دي كوييار منصب الأمين العام في وقت كانت تواجه فيه الأمم المتحدة تحديات هائلة . إن المنجزات التي تحققت خلال فترة توليه مهام منصبه ، ومن بينها اعتماد خطة لإنهاء الحرب الايرانية العراقية ، وإبرام اتفاقات جنيف ، وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، وتحقيق الاستقلال لناميبيا ، تثبت المهارات الدبلوماسية الممتازة التي يتحلّى بها السيد بيريز دي كوييار وقيادته المقتدرة . وسيترك خلفه هيئة عالمية أكثر تفاعلا فيما يتعلق بدورها وأكثر أملا في السلم العالمي . إنني أتمنى له نجاحا كبيرا في المستقبل .

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على أن جميع البلدان الاعضاء في الأمم المتحدة ، كبيرها وصغيرها ، تُقبل هنا بوصفها شركاء متساويين في السعي من أجل الحفاظ على كل ما فيه خير ومنفعة شعوب العالم وحمايتها - كما يذكّرنا بذلك ميثاقنا :

"أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره" - وحق البشرية جمعاء في الحرية .

إن الأمم المتحدة في التسعينيات قد دلت على نضجها عندما أوفت ببعض الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق ، مثل التطورات الأخيرة في أزمة الشرق الأوسط . ويبدو أن البلدان الاعضاء قد استعادت حسها بالتوازن من أجل المصلحة المشتركة في تعزيز رفاه شعوب العالم . فقد تحلى خصوم الماضي القريب بالتواضع والقوة على طرح خلافاتهم جانبا والعمل سوية والكلام بصوت واحد من أجل تحقيق الخير العام للبشرية .

واليوم إن روح الانفتاح والشفافية قد فتحت الباب على مصراعيه أمام التفاؤل فيما يتعلق بمستقبل البشرية . وأدعو الله ألا تغوّت هذه الهيئة العالمية هذه الفرصة لبناء مجتمع عالمي يكون مفخرة للأمم ولأطفالنا في المستقبل .

خطاب معالي اللواء إلياس فسوانا رامايما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء بمملكة ليسوتو

الرئيسي : تستمع الجمعية الآن الى خطاب رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء بمملكة ليسوتو .

اصطّيب اللواء إلياس فسوانا رامايما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء بمملكة ليسوتو الى المتحة .

الرئيسي : يسعدني أيما سعادة أن أرحب برئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء بمملكة ليسوتو ، اللواء إلياس فسوانا رامايما ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد رامايما (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقد
الجمعية العامة هذا العام دورتها السادسة والاربعين في عالم يمر بتحول تاريخي . إن
مختلف الأحداث التي وقعت منذ الدورة الماضية لهذه الجمعية قد ولدت في الانسانية
شعورا جديدا بالامل في الامم المتحدة ، وهو امل سيقتضي الإبقاء عليه إقدام منظمتنا
على اتخاذ قرارات هامة مماثلة لخلق عالم أفضل للبشرية .

ويسرني سرورا فريدا أن أرحب بالدول الأعضاء الجدد السبع في أسرتنا ، أسرة الأمم . فحضورها بيننا يثري منظماتنا ويؤكد على عالمية الأمم المتحدة . إن النظام العالمي الجديد البازغ سيظل مرتكزا على قاعدة مهتزة مادامت مهمة تخفيض ترسانات العالم من أدوات الحرب والتدمير الشامل - بقايا الحرب الباردة - مسؤولية محتكرة للدولتين العظميين بدلا من أن تكون شاغلا عالميا للمجتمع الدولي بأسره . إننا بحاجة الى استراتيجية جديدة لنزع السلاح ، استراتيجية تنطوي على مفاوضات عالمية بشأن إجراء تخفيض متوازن لجميع فئات الأسلحة ، بما فيها الأسلحة التقليدية .

ونرى أن هناك إجراء ايجابيا آخر يتطلب الدعم والتشجيع الدوليين العاجلين ، وهو يتمثل في الاقتراح الداعي الى إقامة سجل دولي لمبيعات الأسلحة تشرف عليه الأمم المتحدة .

إن حكومة الولايات المتحدة تستحق تهنئتنا على المضي قدما بالعملية الجارية لنزع السلاح التدريجي لدى الدولتين العظميين عن طريق برنامج جريء من التدابير الانفرادية التي أعلن عنها مؤخرا الرئيس بوش . واننا نحيي بنفس القدر الرد الايجابي المقابل الذي قدمه الرئيس ميخائيل غورباتشوف . ونأمل أن يضيف هذا التحرك زخما جديدا للجهود الدولية الرامية الى إقامة عالم خال من أسلحة التدمير الشامل .

وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت آفاقا جديدة للاستقرار والتعاون العالميين وخفضت خطر وقوع صدام عالمي ، فإن الاوضاع الناتجة عن العهد القديم لا تزال قائمة وستظل ، اذا تغاضينا عنها ، تهدد السلم والامن وتقوض الطابع العالمي للنظام العالمي الجديد .

وإذ نوجه انظارنا الى آسيا ، نلاحظ أن كمبوديا بلد يعاني منذ عقد من القتال الشرير والإحباط الناجم عن توقف محادثات السلام . إننا نرحب بمبادرات السلام التي تتخذها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ونشجعها . ونحن نؤيد على الوثيقة الاطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ التي وافق عليها مجلس الامن في قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) . ونعتقد أنه

قد أرسيت الآن قاعدة صلبة لإجراء الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة التي من المقرر إجراؤها في العام المقبل ، مما سيسهم بالتأكيد ، كما نأمل ، في إيجاد حل شامل ودائم للمشكلة الكمبودية .

ولا تزال الأحداث في الشرق الأوسط تبرز الحاجة عقد مؤتمر السلام المعدني بالشرق الأوسط في وقت مبكر . فالعالم يتوق بفارغ الصبر الى اللحظة التي تنضم فيها شعوب الشرق الأوسط - من عرب واسرائيليين على السواء - الى بقية البشرية في بناء نظام عالمي جديد قائم على المصالحة والتسامح والتعاون والامن للجميع .

وتؤيد ليسوتو تأييدا تاما مبادرات السلام التي تترأسها الولايات المتحدة الامريكية ، والتي يبدو أنها حظيت بدعم جميع الدول العربية في المنطقة . واننا ندعو دولة اسرائيل الى المشاركة في عملية السلام والمصالحة هذه .

وقد أشارت التطورات في لبنان والصحراء الغربية بصيما من الامل في ان استعادة السلم والاستقرار اصبحت في متناول اليد ، وذلك بفضل الجهود المتأنية والخشيعة التي بذلها الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، والتي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية . ويحدونا الامل في تحقيق نجاح مماثل في ليبيا وفي القرن الافريقي في المستقبل القريب .

إن المنطقة التي ننتهي اليها في الجنوب الافريقي لم تعش بمعزل عن المناخ الدولي الراهن المتمسم بالسلم والمصالحة . فقد حققت الجهود الدبلوماسية في انغولا وموزامبيق ، على الرغم من ضآلتها ، طفرات وضعت شعبي هذين البلدين الشقيقتين على طريق ثابت نحو السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية .

ولكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الوضع المتقلب الذي يصعب التنبؤ به في جنوب افريقيا . فقد ازدادت مشاعر عدم اليقين الناجمة عن استمرار تفشي العنف نتيجة تعثر التقدم نحو التفاوض بشأن وضع دستور لجنوب افريقيا ديمقراطية حقا . وعلى الرغم من أن الركائز القانونية للفصل العنصري تحطمت من خلال الغاء سلسلة من القوانين التمييزية ، فلا تزال هناك عقبات كاداء تعرقل جعل نهاية الفصل العنصري

واقعا ملموسا لشعب جنوب افريقيا . ولن يستطيع العالم وشعب جنوب افريقيا اعتبار الفصل العنصري منتهيا ومندثرا الا عندما يتم التوصل الى اطار دستوري يعطي حق التصويت الكامل لاغلبية السكان في جنوب افريقيا على اساس صوت واحد للشخص الواحد في دولة موحدة .

إننا نحث جميع الاطراف المعنية في جنوب افريقيا ، ولا سيما الرئيس دي كليرك وقيادة المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا والتشكيلات السياسية الاخرى ، على استعادة زخم المبادرات التي شرع بها منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ والارتقاء الى مستوى مسؤوليات مهمتهم التاريخية من أجل مستقبل جنوب افريقيا .

إن النظام العالمي الجديد القائم على السلم والتعاون لا يحمل معه فرصا جديدة فحسب بل أيضا مسؤوليات والتزامات محددة من جديد للمجتمع الدولي . ويتطلب على هذا النظام جدول أعمال جديد ورؤية جماعية جديدة يجب علينا توطيدها بوعي بغية جعل أهدافها وقيمها عالمية .

ونرى أن النظام العالمي الجديد يجب أن يوفر التكافؤ في الفرص والأمن وأن يحمي المصالح المشروعة لجميع الدول ، بغض النظر عن حجمها أو هويتها العرقية . ويجب أن يقوم على الاحترام العالمي لحقوق وحريات جميع الافراد وأن يحوّل تحويلا إيجابيا صوب التوزيع العادل لمنافع الحضارة .

لقد انبثق توافق شامل في الآراء على مزايا المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية كنقطة انطلاق للاستقرار العالمي وكأمان لعالم مزدهر وخال من الصراعات الوطنية والإقليمية .

تسير العديد من الأمم اليوم على درب الديمقراطية ، وخاصة تلك الأمم الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية وفي افريقيا . وهذه تجربة ذات دلالة هامة جدا تتطلب من الأمم المتحدة الرعاية والدعم الواجب .

ما برحت منظماتنا تتّلم على الدوام بحق الشعوب في تقرير المصير . وإذا كان للديمقراطية أن تتوطد فمن الحتمي ألا تكون وصفا قسرية من الخارج بل لابد أن تكون نتوجيا للإرادة الحرة للشعب من الداخل .

ومن الأمور الأساسية لنجاح الديمقراطية في تلك البلدان ذات التمددية السياسية الحزبية من بلداننا مسألة الانتخابات الحرة والنزيهة . ونظرا لما تتسم به الأمم المتحدة من هبة وحياد ، بوسعها على نحو فريد أن تساعد في العمليات الانتخابية في الديمقراطيات البازغة عن طريق أنشطة تتراوح بين مراقبة الانتخابات وتوفير المساعدة التقنية . وبالتالي يؤيد وفدي تأييدا تاما القرار ١٥٠/٤٥ ، الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الماضية ، والمعنون "زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعلم الجمعية العامة أن الإعدادات جارية على قدم وساق لإجراء انتخابات ديمقراطية وعودة الحكم المدني إلى ليسوتو خلال عام ١٩٩٣ .

إن الانقلاب الدموي الأخير في هايتي الذي أتاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا سابقة خطيرة تهدد بقاء الديمقراطيات الناشئة . ويتعين على الأمم المتحدة أن تتصرف

وتتصدى بثبات لمعارضة هذا الحدث وللتحديات المماثلة للنظام الديمقراطي والشرعية الدستورية .

ويحدونا الأمل أن تتضمن قاعدة المشاركة الشعبية والديمقراطية في ظل النظام العالمي الجديد بعدا دوليا لتعزيز الحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي يكون ديمقراطيا أيضا .

ونود على وجه الخصوص أن نرى مزيدا من الاتصالات المفيدة والمثمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتمحيص الاختلالات القائمة في النظام الاقتصادي العالمي .

والمبادرات المختلفة التي اتخذت حتى الآن للتخفيف من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون في البلدان النامية لم تؤت حتى الآن نتائج تستحق الذكر . ولذلك نأمل أن يؤدي الحوار الجاري في إطار نادي باريس والمخافل الأخرى إلى وضع استراتيجيات أكثر ابتكارا وتوجها نحو العمل لانقاذ الحالة .

إن الاستعراض النهائي وتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، اللذين تم إقرارهما في الأمم المتحدة في بداية أيلول/سبتمبر ، قد بيئا بوضوح أن هذا البرنامج لم يحقق نتائج إيجابية بشأن أداء افريقيا الاقتصادي . وقد أخفق في تعبئة الدعم الدولي المتوقع لجهود افريقيا الإصلاحية .

ومن الحتمي أن تدلل البلدان الافريقية والمجتمع الدولي على الالتزام الجدي بالترتيب الجديد الذي سيخلق البرنامج فنجاح هذا الترتيب يتوقف إلى حد كبير على زيادة دعم مجتمع المانحين لافريقيا .

ونلاحظ اليوم أن مسألة البيئة هي محور جدول أعمال مستقبل البشرية . ونحن واثقون بأن المؤتمر العالمي المقبل المعني بالبيئة والتنمية سيؤدي إلى توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات الخاصة باتخاذ تدابير دولية جماعية لحماية بيئة العالم وحفظها في المستقبل .

وختاما ، اسبحوا لي أن اشيد بأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . فقد استطاعت منظماتنا تحت قيادته أثناء الاعوام العشرة الماضية أن تسيّر بالبشرية صوب عتبة للنظام العالمي الجديد . وستظل ذكراه راسخة إلى الأبد في سجلات تاريخ الأمم المتحدة .

الرئيسي : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس المجلس العسكري ورئيس مجلس وزراء مملكة ليسوتو للبيان الذي تفضل بالقائه وأشكره على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ وإلى بلادي .

امطبخ السيد إلياس فسواتا رامايما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس وزراء مملكة ليسوتو ، من المنصة .

السيد سخلول (السودان) : السيد الرئيس ، يسعدني أن اتقدم اليكم ، باسمي ونيابة عن حكومة بلادي ، بأحر التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والأربعين الحالية للجمعية العامة والتي نجتمع خلالها لبحث القضايا الإقليمية والدولية كافة التي تشغل بال الأسرة الدولية . فانتم السيد الرئيس من أعرق الدبلوماسيين الذين عاصروا أعمال هذه المنظمة افترة طويلة من الزمن . عرفناكم ودا صداقة للجميع ، وعرفناكم شقيقا من بلد شقيق تربطنا به وشائج الدم والدين الإسلامي الحنيف والحضارة والثقافة المشتركة . وفوق ذلك كله خبرناكم شجاعة وحكمة في تناول كثير من الأمور المستعصية التي شهدتها قاعات هذه المنظمات العريقة عبر السنين . فهنيئا لكم بهذا المنصب الرفيع وكلنا ثقة بأنكم سوف تصرفون أعمال هذه الدورة بما تمتازون به من خبرة ودراية وصبر على الشدائد .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باغبيني أبيتو نزينغيا (زائير) .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لسلفكم سعادة البروفسور غيدو دي ماركو وزير خارجية مالطة الذي برهن على كفاءة وحكمة في تمرير أعمال الدورة المنصرمة .

ونجدد شكرنا أيضا للسيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة لما بذله من جهد مفيد ولما أظهره من قدرات متميزة في سبيل دعم ركائز الأمن والسلم الدوليين ابان عام عصيب تفجرت خلاله قضايا شائكة كادت أن تعصف بالسلم والأمن الإقليمي والدولي .

ويسعدني كثيرا يا سيدي الرئيس أن أعرب عن السعادة الغامرة لانضمام عضوين جديدين للأمم المتحدة هما جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا . وأنا لنأمل أن يؤدي هذا الاتجاه السليم إلى بذل المزيد من الجهود بين الكوريتين بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات لتوحيد الشعب الكوري من أجل الوصول إلى الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة .

كما يسعدني أن أعرب كذلك عن سعادتنا لانضمام جمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية البلطيق الثلاث : لاتفيا واستونيا وليتوانيا . واننا بانضمام هذه الكوكبة الصديقة إلى منظومة الأمم المتحدة انما نزداد ثقة بأن ميشاق منظمنا يشهد هذه الايام عهدا وشبابا جديدين . فقد برهنت الأحداث في شرق أوروبا ووسطها على قدسية ركيزتين اساسيتين من ركائز ميشاق المنظمة وهما حق تقرير المصير للشعوب واحترام حقوق الإنسان اينما كان .

وإن نباشر أعمالنا مع بدء أعمال هذه الدورة وهي في مستهل نشاطها السنوي لا بد لنا من وقفة قصيرة حيال ما ساد الدورة الماضية من توجهات سيطرت على اجوائها وانعكست على مداولاتها في إطار الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والفرعية .

فنحن نرى أن الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة كانت من أهم الدورات التي شهدتها المنظمة منذ تأسيسها . فقد شهدت لأول مرة طرح ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ويعني ذلك في نظرنا بداية إعادة النظر بشكل قاطع فيما كان يسود

العالم من علاقات على الاصعدة الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كافة في الماضي . وبمعنى آخر فإن المجتمع الدولي يضع اقدمه اليوم على اعتبار مرحلة جديدة في تاريخ البشرية تتغير اثناءها الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة من قبل . وكلنا أمل في أن يتسم هذا التغيير بالاجابية وان تسوده مثل إنسانية سامية لعل من بينها بسط العدل بين الجميع ، والكيل بماعون واحد ، والحرص على كرامة الشعوب وتمكينها من التمتع بتقرير المصير وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بغير حق . وفوق ذلك تمكين هذه المنظمة من أداء دورها المناط بها بصورة إيجابية وبناءة وعدم استغلالها كمطية لتحقيق أغراض فردية أو جماعية ، وبالتالي البعد بها عن مقاصدها وأهدافها الرامية إلى إحقاق الحق بين الجميع .

ومهما يكن من أمر فإن امر قيام النظام العالمي الجديد لا ينبغي له أن يكون حكرا على الدول الصناعية والعسكرية الكبرى . وإنما هو تحول هام لا بد للجميع من المشاركة في احداثه مراعاة لمصالح وتطلعات الشعوب والدول الصغرى . كما ان مصير العالم لا ينبغي ان تشكله مجموعة صغوية من الدول ذات الامكانيات الاقتصادية والصناعية والتقنية والعسكرية الفائقة . إننا لا يمكن أن نعود إلى عهد الاستعمار القديم مهما غير من جلده أو أساليبه في فرض نفوذه على الدول الأخرى . فجميعنا اليوم ، وبمفهوم هذا العصر ، شركاء في الواجب والمسؤولية نحو تمكين الاجيال القادمة من العيش الكريم والتمتع بما أبدعه العقل البشري من حضارة راقية ترمي إلى إسعاد الإنسان وليس شقائه وبؤسه المادي والنفسي المتمثل .

واستنادا إلى ما تقدم فإننا ندعو إلى توسيع العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي وذلك بتخصيص مقعد لحركة عدم الانحياز تتداول عليه الدول اعضاء الحركة وذلك لإشراك هذه المجموعة القارية والسياسية الهامة في اتخاذ القرارات كافة التي تؤشر على السلم والامن الدوليين قناعة منا بأن حركة عدم الانحياز قد أصبحت اليوم أكثر أهمية لاعضائها مما كانت عليه في الماضي بسبب المتغيرات المتسارعة التي تجتاح العالم هذه الايام وما يتردد في المحافل الدولية من قيام نظام دولي جديد تدل ظواهر الأمور بأنه لا يأخذ مصالح الدول الصغرى بالاعتبار الكافي .

ولا بد لنا في هذا المجال ان نعبر عن أملنا في أن تنال افريقيا هذه المرة شرف نيل منصب الامين العام للأمم المتحدة مما سوف يؤكد احترام الأسرة الدولية وثقتها بالقارة الافريقية الناهضة وفي أبنائها المخلصين الذين بذل الكثير منهم جهودا مقدرة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

إننا ، نأمل لهذه الدورة في أن تمضي في أعمالها وتباشر مسؤولياتها بهذه الروح البناءة والتي تؤكد مشاركة الأسرة الدولية بأسرها في صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة . ونأمل لهذه الدورة في أن تعزز من أهمية المنظومة الدولية وأن تجعلها المحور الرئيسي في تسيير مجريات الاحداث التي تهيمن على العالم اليوم .

احتفل السودان منذ أشهر قليلة مضت بمرور عامين على انتصار ثورة الإنقاذ الوطني . وشهد السودان خلال هذين العامين تحولات جذرية خرجت به من دائرة الارتهاان للقوى القديمة المتصارعة على السلطة . وتمضي الثورة واثقة في اتجاه بناء المجتمع المعاصر وأحكام سياج الرباط القومي بالوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الشورى والحوار . وهي تسعى جادة لاقتسام السلطة والثروة بعد إعلان النظام الفيدرالي وتطبيقه على الولايات . وتسعى لتطبيق نظام الشورى كاملا بقيام المؤتمر الوطني التأسيسي قريبا إن شاء الله بعد أن أعدت لهذا الحدث الهام العدة كاملة واشركت الجميع في مؤتمر جامع لإخراجه بالصورة المثلى بعد ان ابتليت بلادنا في الماضي بنظم لم تتمكن من التصدي للمشاكل القومية بكل التجرد والروح الوطنية الاصيله .

لعل أهم هاجس ظل بيؤرق ضمير الثورة منذ قيامها هو إحلال السلام في ربوع البلاد كافة التي ظلت تعاني من نزاع مسلح فرضته عليها دوائر خارجية خلال معظم السنين التي اعقبت انتزاعها لاستقلالها الكامل في عام ١٩٥٦ . ومن ثم بادرت الثورة منذ يومها الأول بالالتصاف بقيادة التمرد ولا تزال ، ونشهد هذه الايام اتصالات رفيعة يقودها الرئيس ابراهيم بباغيدا رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لرأب الصدع بين أبناء الوطن الواحد وبروح افريقية خالصة . وإذ نزجني له الشكر والامتنان من هذا المنبر الرفيع ندعو له بالنجاح التام في مساعيه الحميدة . كما ندعو قادة حركة التمرد للإستماع إلى صوت العقل وإلى نداء الوطن والنأي عن الارتهان للقوى الأجنبية وإلى تجنب ابناء الوطن في جنوبه المزيد من المعاناة ، والعمل بيدا واحدة لنماء أرجاء البلاد كافة وازدهارها اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا .

إن الحكومة المركزية في الخرطوم لعلى استعداد تام في الاوقات كافة للجلوس إلى مفاوضات جادة وخالصة المقصد لإنهاء هذا الصراع الذي أدمى البلاد عقودا كثيرة . وان السبيل إلى ذلك هو التمسك الحقيقي بروح مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام المنعقد في الخرطوم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التطورات الأخيرة في اثيوبيا قد افرزت توجهات ايجابية لا بد ان تؤثر على مستقبل السلام في السودان وتجعله أقرب منالا من أي وقت مضى إن تضافرت الجهود وحسنت النيات .

خلال هذا العام شهد العالم تطورات إقليمية ودولية متسارعة اذهلت الكثيرين وحطمت العديد من النظريات والاستراتيجيات التي كانت سائدة في الماضي . وكما اسلفت ، فإننا نضع أقدامنا اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخ البشرية . ففي المنطقة العربية شب النزاع العراقي الكويتي وما محبه من حرب مدمرة أهدرت قذرات وطاقت شعبين شقيقتين وفتحت الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبي في المنطقة وبالتالي الترويج بل وممارسة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي نأمل الا يتم

تطبيقه فقط بصورة اختيارية على بعض الشعوب والحكومات وترك بعضها سادرة في التنكسر للقوانين والاعراف الدولية كافة . إننا لا نفهم ان النظام العالمي الجديد الذي يجري تطبيقه حاليا يعني على سبيل المثال استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وبالتالي حرمان أطفاله ونسائه وشيوخه من الطعام والدواء وكذلك تحطيم بنياته التحتية بصورة شاملة وحرمانه من التمتع بثرواته القومية عن طريق إلزامه بشروط مجحفة من الرقابة الشاملة والصارمة . وفي القرن الأفريقي وقعت تطورات هامة اقتلعت أنظمة فردية وقبلية بائدة كانت قد باعت نفسها للقوى الأجنبية وادارت ظهرها لتطلعات شعوبها . وكان لمثل هذه الأحداث الكبرى التي هزت المنطقة أن تفرز افرزاتها السلبية في مرحلة التغيير هذه . فتفتشت من ثم ظواهر اللجوء والمعاناة والنزوح . ولكن إلى حين . ونحن من هذا المنبر نهنئ الشعب الاثيوبي على ما حققه من إنجاز وطني رائع ونمد له يد العون وهو ماض في مسيرته التي بدأها بكل الشقة والتجرد الوطني الخالص والداعي إلى احترام تطلعات وكرامة شعوب اثيوبيا كافة . أما ما وقع من تطورات هامة في الصومال فقد بادرننا مع دول شقيقة في المنطقة بالعمل الدؤوب على إنهاء النزاع الصومالي - الصومالي ، ولتمكين هذا الشعب الأبي من الحفاظ على وحدته الوطني وعلى ترابه واستقلاله دون أن يفسح المجال لتدخلات اجنبية ضارة . إننا نشق تماما بأن أبناء الصومال الشقيق لقادرون على حل قضاياهم بالحكمة والصبر والتضامن الوطني الأصيل . كما اننا ، حرصا منا على أمن ورفاهية شعوب المنطقة ، نعمل جاهدين من خلال المؤسسات الشنائية والإقليمية على تشجيع روح الحوار البناء بين أقطارها بهدف تحسين فرصها في العيش بسلام وكذلك الإفادة القصوى من إمكانياتها المادية والبشرية لصالح شعوبها . ومن هذا المنطلق فقد تم إلغاء إجراءات التأشيرات بين السودان واثيوبيا سعيا وراء تكثيف تبادل المنافع بين بلدان المنطقة .

إن ما يحدث اليوم في شرق ووسط اوروبا إنما هو دليل ساطع على ضرورة احترام رغبات الشعوب وتطلعاتها في الحفاظ على ثقافتها وموروثاتها الحضارية وقيمها الإنسانية التي لا يمكن كبها بقوة السلاح أو إخضاعها لنظريات و أنظمة فوقية لا تنتمي

إلى أرض الواقع . فحرية الإنسان لا تتجزأ ، وقدراته لا يمكن إهدارها وراء تحقيق شعارات ليست هي من طبيعة البشر . إننا نأمل بكل الصدق لشعوب شرق ووسط أوروبا أن تتمكن من حل قضاياها العالقة بروح الحوار البناء الذي يكفل للمنطقة الحفاظ على ما حقته في الماضي من إنجازات اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبرى . ويحدونا الأمل في أن تظل هذه المنطقة كما عهدناها صمام أمان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ونصيرة وصديقة للشعوب المستضعفة والدول النامية التي تتطلع للبناء الاقتصادي والاجتماعي دون شروط مجحفة أو إملاء متهافت على السيطرة وفرض النفوذ .

إننا ، وبالمناطق نفسه ، لا نزال نطمح في أن يحقق شعب جنوب افريقيا أمانيه كافة في المساواة السياسية وفي العدل الاقتصادي والاجتماعي . وعليه فنحن لا نزال نتمسك بالإعلان المتعلق بالفصل العنصري لعام ١٩٨٩ وندعو إلى كامل تطبيقه من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية له ، وكذلك برنامج العمل لإنهاء النظام العنصري . ومن ثم فإننا لا نزال نرى ان إزالة أشكال العقوبات والمقاطعة كافة ضد جنوب افريقيا أمر لا بد من مراجعته والتعامل حياله بالكثير من الحيطة والحذر برغم ما قطعتة حكومة جنوب افريقيا من خطوات كبيرة في اتجاه إلغاء قوانين الفصل العنصري . إننا نتطلع في نهاية المطاف إلى مشاهدة أبناء جنوب افريقيا من السود والملونين وهم يتمتعون بجميع المزايا التي يتمتع بها غيرهم من سكان ذلك الجزء العزيز من القارة الافريقية . ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه مؤخراً بين زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وحركة انكاثا وحكومة جنوب افريقيا لإنهاء العنصف هناك .

فإن تحدثنا منذ برهة وجيزة عن حق الشعوب في تقرير مصائرهم وحققها في الحفاظ على موروثاتها الحضارية وإنجازاتها الإنسانية فإن ذلك لا بد أن يقودنا إلى مسألة العصر وهي قضية الشعب الفلسطيني الذي شرد من أرضه وظل يتعرض لجميع أنواع البطش والاستبداد الذي تمارسه الدولة المحتلة إسرائيل . إن قضية فلسطين ما زالت تمشل امتحانا عسيراً للمجتمع الدولي ولصداقية مؤسساته القائمة . فالشعب الفلسطيني

يتعرض منذ أكثر من أربعين عاما لأبشع ألوان الاحتلال والقهر . وهو لا يزال يتعرض كل يوم للانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان من قبل النظام العنصري والصهيوني هناك . اضف إلى ذلك إن السياسة الضرائبية الإسرائيلية المطبقة في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تخالف كل الأعراف والقوانين الدولية في نوعيتها وتقديرها واسلوب تحميلها ، فاسلوب فرض الضرائب في الأراضي العربية المحتلة هو من أشد أشكال العقاب الجماعي وهي تصدر بأوامر عسكرية خاصة ويتم تحديدها بشكل عشوائي ومبالغ فيه ويتم تحميلها بشكل تعسفي مجحف وعدواني بواسطة الجيش وقوات الأمن والجمارك والمحاکم العسكرية . ومن الواضح أن هذا التصعيد الضريبي الذي لجأت إليه سلطات الاحتلال يستهدف ابتزاز الفلسطينيين ونهبهم واضعاف قدرتهم على الادخار وتجريدتهم من مقومات صمودهم وامكانيات بناء اقتصادهم الوطني المستقل وتضييق الخناق عليهم إلى أقصى درجة ممكنة لتحطيم روح الانتفاضة فيهم وحملهم على الهجرة أو التسليم بالأمر الواقع الاحتلالي . وبرغم ذلك فقد سجل الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة نماذج خالدة من التضحيات والبطولات ولا يزال أطفال الانتفاضة بحجارتهم يقدمون كل يوم شهيدا تلو الشهيد .

إن الأمن والاستقرار لن يتحققا في منطقة الشرق الأوسط ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ولن يتحققا ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة غير منقوصة ، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني التي ظلت تقدم المبادرات والمواقف الإيجابية والبناءة لتحقيق سلام حقيقي وعادل ودائم في المنطقة . وبرغم ذلك ، وبشهادة الأسرة الدولية مجتمعة ، يصر النظام الصهيوني على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف والجولان السورية وجنوب لبنان . وهو لا يزال يمضي في تهجير عشرات الآلاف من اليهود السوفيات وغيرهم ويقيم المستوطنات في الأراضي المحتلة . ولا يزال يضع العراقيين كافة أمام قيام مؤتمر السلام ، وذلك بالتقدم كل يوم بشروط مسبقة والإصرار على إقصاء أصحاب القضية الحقيقيين من المشاركة الفاعلة ، وبتهميش دور الأمم المتحدة فيه . كل ذلك يحدث في تحد سافر للشرعية الدولية .

إننا نؤيد بكل قوة الجهود الامنية والصادقة كافة لعقد مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . من هذا المنبر ندعو الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى إرغام إسرائيل على الجلوس الى طاولة المفاوضات دون صلف أو كبرياء ، أو مراوغات مكشوفة . فالحق يعلو ولا يُعلى عليه . وإذا كانت المؤسسة الدولية قد طبقت قرارات مجلس الأمن كافة في إطار النظام العالمي الجديد ، فنحن نرغب تطبيق ذات المعايير على إسرائيل ، التي اعتدت على الشعب الفلسطيني واغتصبت أرضه وشردت أبنائه ، وانتهكت القوانين والاعراف الدولية المعهودة كافة . فإلى متى الصمت ؟ وإلى متى إغماض الاعين ؟ وإلى متى المحاباة على حساب الآخرين ؟ إننا نؤيد من هذا المنبر قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني الأخيرة في الجزائر . ونأمل أن تتمكن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبقية الدول المهتمة من إنجاح المؤتمر المقبل بما يكفل للشعب الفلسطيني ودول الجوار العربي حقوقها كاملة ويعيد للمنطقة الاستقرار والسلام والأمن الدائمين .

إن قضايا اقليمية ودولية أخرى لا تزال عالقة . فالوضع في أفغانستان لم يستتب بعد . ولا تزال نأمل في إقامة حكومة عريضة القاعدة هناك . ولا تزال نأمل في

توحيد صفوف المجاهدين النبلاء وفي ابعاد المؤتمرات الخارجية كافة عنهم لتمكين الشعب الافغاني من اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يراه .

وفي كمبوديا نرجو لروح اجتماعات جاكرتا أن تسود بين الفصائل الوطنية كافة هناك لتمكين المجلس الوطني الاعلى بقيادة الامير نوردوم سيهانوك ، بمساعدة الامم المتحدة والاسرة الدولية ، من تحقيق تسوية سياسية كاملة ودائمة .

إن بلادي تولي موضوع البيئة أهمية كبرى وذلك لارتباطها الوثيق بالتنمية بأبعادها كافة . وإننا نعبر عن قلقنا البالغ تجاه تدهور البيئة في عدة مناطق لعل أهمها تآكل طبقة الاوزون والاضطراب المناخي الذي يسود العالم الآن والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى ، وكذلك ما تفرزه صناعات الدول الكبرى من سموم ألحقت الضرر بالكثير من الأنشطة الزراعية والتنموية . ولذا فنحن نعول كثيرا على المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ م بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل ، وعلى نتائجه لإصحاح البيئة والمحافظة عليها ، وبالتالي المحافظة على الإنسانية جمعاء . وقد قمنا في السودان بإنشاء لجنة قومية تشرف إشرافا كاملا على التحضير لهذا المؤتمر والمشاركة الفاعلة فيه .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد بلغ التدهور في القارة الافريقية مرحلة حرجية ، ولم تسهم التغييرات الهامة في العلاقات الدولية في إحداث انفراج في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا تزال الدول الفقيرة تنوء بمشاكلها الاقتصادية المعروفة كالديون والتجارة وبطء النمو الاقتصادي .

لقد تعرضت القارة الافريقية في السنوات الاخيرة لكوارث طبيعية متصلة وتدهورت عائداتها من الصادرات في وقت تضاعفت فيه احتياجاتها من الموارد لتمويل الواردات لارتفاع أسعارها ، وما لم تتحسن ظروف التجارة الدولية المجحفة فإن أوضاع هذه الدول سوف تتفاقم لأن معظمها يخصص ما يقارب التسعين في المائة من صادراته لتمويل الواردات الضرورية على حساب قدرتها على الاستثمار في التنمية . أما مشكلة المديونية فقد أعتت الدول المدينة ودائنيها على حد سواء وأصبحت خدمات الديون تستحوذ على معظم أو مجمل عائدات هذه الدول في كثير من الحالات .

لقد انقضت خمس سنوات منذ أن أقرت الأمم المتحدة برنامج العمل للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ونلاحظ اليوم أن الدول الافريقية قد اتخذت السياسات والاجراءات اللازمة لإنفاذ الاملاحات الاقتصادية رغم الاثار الاجتماعية والسياسية التي ثررت عليها ، ولكن متطلبات الاصلاح الاقتصادي لا تقتصر على التكيف الهيكلي والاجراءات التقشفية ولكن أيضا على التدفقات المالية التي تتناسب مع تكامل البرنامج وتراعيه . إن وفد بلادي يتفق تماما مع الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي أقره وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وندعو مخلصين بعد فشل برنامج الأمم المتحدة المذكور للأخذ بالاقتراح المطروح بتنفيذ جدول الاعمال الدولي للتعاون مع افريقيا ، وكذلك نأمل في أن تكمل المفاوضات الجارية الآن في أوروغواي بالنجاح .

لقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاقبل الدول نموا في العام الماضي في جو سادته روح التفاهم والتصميم على عون الدول الاقل نموا لتجاوز متاعبها الاقتصادية بتنفيذ برنامج العمل لتنشيط التنمية الاقتصادية فيها ، وهو برنامج انطلق من تقييم سليم للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول الاقل نموا ، ويقوم على تفهم علمي شامل تسهم وتلتزم بتنفيذه جميع الأطراف . إن وفد بلادي إذ يشيد بإعلان باريس الصادر عن المؤتمر ليدعو الدول الاقل نموا والأسرة الدولية وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأن تلعب كل منها دورها كاملا في تنفيذ برنامج العمل مستلهمة روح المسؤولية والإجماع التي عبرت عنها وفود الدول جمعاء .

يود وفد بلادي الإشادة ببرنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث . لقد أسهمت الأمم المتحدة من خلال العون الذي قدمته الدول المانحة والمنظمات على اختلافها في غوث المتضررين والمحتاجين لاسباب عدة . وفي السودان واصلت الأسرة الدولية ممثلة في الدول والمنظمات المانحة دورها الإنساني في تقديم العون الإغاثي في بعض مناطق السودان وللنازحين الذين فرضت عليهم الظروف مفادرة مناطق سكنهم الأصلية . وفي هذا السياق لا يسعني إلا أن أشيد بمشروع القرار الذي تبنته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة بشأن عملية شريان الحياة الثالثة .

ولا بد أيضا من الإشارة الى زيارة المستر جيمس انغرام ، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ، للخرطوم وما لحقها من زيارات المستر جيمس جونا ، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة لكل من الخرطوم ونيروبي . لقد كان الغرض من الزيارتين هو الاتفاق على إسقاط المواد الغذائية وغيرها للعائدين من أبناء السودان لمنطقة الناصر بعد سقوط نظام منغستو في اثيوبيا ، وذلك للاتفاق مع الطرف الآخر لتنظيم عملية شريان الحياة الثالثة . ولقد أبدت حكومة السودان استعدادا لا مثيل له لتمكين برنامج الغذاء العالمي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدول المانحة من تقديم هذا العون لأسباب إنسانية خالصة ، رغم أن الغالبية العظمى من هؤلاء العائدين لا تزال تحمل السلاح ضد الدولة . كما أن حركة التمرد لا تزال تحتجز أكثر من عشرة آلاف من أطفال جنوب السودان في معسكرات لتدريبهم على حمل السلاح واستعماله ولاستغلالهم كأدوات لنقل الذخيرة والعتاد برغم الصيحات المتكررة من مختلف الدوائر في الأسرة الدولية . إننا لا بد أن نشير هنا الى خطورة مثل هذه الممارسات التي لا بد من كشفها حتى يعي المجتمع الدولي الدرك الذي هوت اليه حركة التمرد .

لقد أثبتت حكومة السودان استعدادها لتنفيذ عمليات الإغاثة للمحتاجين وجديتها في ذلك التنفيذ ، ووافقت على مقترحات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ عملية شريان الحياة رقم ٣ ، وحتى الآن ، وبالرغم من عدم موافقة الطرف الآخر ، فإن حكومة السودان انطلاقاً من مسؤولياتها نحو مواطنيها قد استجابت للطلبات كافة التي تتعلق بتنفيذ هذا العمل الإنساني الهام ، وستظل هذه سياساتها مستقبلاً كما كانت في الماضي . وإذ نشيد بالتقرير والبرنامج الذي أعدته لجنة وكالات الأمم المتحدة للعمليات الطارئة في القرن الأفريقي ، وإذ نشيد بالقدر الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ هذا البرنامج ، ندعو الدول والمنظمات المانحة لتكملة تمويله للعام الحالي ، والنظر في برنامج العام المقبل . ولا بد أن نكرر هنا استعداد حكومة السودان لبحث قضايا الغوث العاجل مع الجهات والحكومات المهتمة كافة ولكن دون المساس بسيادة بلادنا ، التي قدمت ولا تزال تقدم الكثير في هذا المضمار ، وتضرب كل يوم مثلاً جديداً في احتسار الإنسان السوداني والحفاظ على كرامته دونما إملاء أو شروط مجففة .

وفي هذا الصدد لا بد لنا من الإشارة إلى ما ورد في مرفقات بيان السيد وزير خارجية هولندا بصفته ممثلاً لدول السوق الأوروبية المشتركة حول السودان ، وذلك عندما عبّر عن انزعاج دول السوق للوضع الاقتصادي وحقوق الإنسان في السودان . وإن ما أشرنا إليه منذ برهة إنما يثبت بشهادة مسؤولي الأمم المتحدة حرص حكومة السودان على إيصال الغوث لجميع المحتاجين إليه من أبناء البلاد وفي جميع أقاليمها معاً ، مما يؤكد أن ما ذهب إليه وزير خارجية هولندا يفتقر إلى الدليل القاطع والبراهين المدعمة .

أما فيما يتصل بما جاء على لسان ممثل المملكة المتحدة إبان مؤتمر التبرعات حول القرن الأفريقي ، وبصفة خاصة حول الوضع في ولاية دارفور ، نؤكد هنا أن الوضع الغذائي هنالك جيد ، ويكمن الأشكال الأساسية في افتقار الولاية إلى شبكة من المواصلات الكافية . ونشير في هذا الصدد إلى أن مشروعاً عملاقاً لإعادة تأهيل قطاع السكة الحديد تحت إشراف البنك الدولي في السودان كان يمكن أن يرى النور لولا بعض العراقيل التي وضعتها بعض الدول المانحة حتى بعد توقيع العقود المتعلقة بذلك . كما أن مثل هذه العراقيل قد أطالت جهودنا في توفير المدخلات الزراعية . وبرغم ذلك فإن كل ما أشيع

خلال هذا العام بأن نصف عدد السودانييين سيتأثرون بالمجاعة وبالتالي الموت ، قد ظل إشاعة تتردد في الافاق . وإنما ليسرنا أن ننقل اليكم من هذا المنبر أن مثل هذه التوقعات المفرطة في شؤمها لم تجد طريقها الى النور وأن الشعب السوداني والحمد لله بخير . وننوه أيضا الى أن بعض الدول المانحة التي ما زالت ترفع عقيرتها بانتقادها لنا في إطار الإغاثة كانت ولا تزال أقل الدول تبرعا في هذا الصدد ، إذ لم يتجاوز تبرع بعضها الالف طن من المواد الغذائية التي لم تصل حتى الآن .

إن قضايا إنسانية واجتماعية ذات أهمية قصوى لا تزال عالقة تحتاج الى حل دائم ومستقر . ولعل من أهم هذه القضايا وأبرزها مسألة اللجوء الذي تغشى كظاهرة سالبة منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وما أفرزته فيما بعد من بؤر للتوتر والنزاع السياسي والعسكري في كثير من بلدان العالم النامي . واذا كانت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ومناخية بعينها قد ساهمت في الماضي في تكشف ظاهرة اللجوء والتشرد والنزوح في افريقيا ، فإن المتغيرات الاخيرة في القرن الافريقي قد أفرزت أعدادا هائلة من اللاجئين تدفقوا عبر الحدود نحو دول الجوار . وكان على السودان أن ينال نصيبه كما حدث في الماضي . واستقبلنا بالفعل عشرات الآلاف من أشقائنا الاثيوبيين . وبرغم امكانياتنا القليلة ، وبرغم استمرار استضافة البلاد لعشرات الآلاف من اللاجئين القداماء ، فقد بذلنا كل جهد ممكن لاستقبال اللاجئين الجدد . وقمنا في ذات الوقت بإبرام اتفاقية ثلاثية مع الجارة اثيوبيا ومكتب المغوض السامي لشؤون اللاجئين لتنظيم العودة الطوعية لهذه المجموعات ، مدللين بذلك على حسن نوايانا ورغبتنا الاكيدة في إقامة تعاون مستمر مع جيراننا كافة . إنما ننقل اليكم أن الاتفاقية المشار اليها والتي نعتز بها إنما تقف شاهدا قويا على امكانيات التعاون الانساني في عدة مجالات . ولا بد لنا هنا أن نتقدم بجزيل الشكر للحكومة الاثيوبية ولمكتب المغوض السامي لشؤون اللاجئين والى الدول والتجمعات الاقتصادية كافة التي ساهمت في إنجاح هذا العمل الإنساني الضخم . إن اللجوء فيه إنقاص لكرامة الإنسان ، ويمثل قمطا فاضحا لجميع حقوقه الإنسانية مجتمعة . إنه ظاهرة لا تليق بهذا

العصر الذي انتشرت فيه إرادة البشرية على الكثير من المسالب والتشوهات الاجتماعية والاخلاقية .

وبهذا الصدد فإننا لا نزال نأمل في أن تقوم السيدة سوداكو أو كادا المغسوض السامي لشؤون اللاجئين بزيارة السودان لتقف على أوضاع اللاجئين هنالك على الطبيعة ، دون الاستماع الى ما ينقل اليها عن طريق ممثلي بعض الدول المانحة وبعض ممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال ، ودون الميل الى ما يروج اليه الآن من امكانية شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بحجة حماية حقوق الإنسان .

إن قضايا حقوق الإنسان وحقه في العيش الكريم والطمأنينة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا تقل أهمية عن كبرى المسائل المطروحة على الساحة الدولية ، مثل قضايا نزع السلاح ، ومنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، ونقل التكنولوجيا ، وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل ، وغير ذلك من قضايا يدركها الجميع . إلا أن الانسان يظل أعلى وديعة على هذا الكون . وهو الذي كرمه الله واستخلفه على الأرض . ولكن وبسبب معادلات اقتصادية واستراتيجية واجتماعية مختلفة يفتقر الملايين من أبناء البشر الى حقهم المشروع في الغذاء والكساء والعلم . ويفتقرون أيضا الى حقهم في تقرير مآثرهم ، ولا يتمتع الكثيرون منهم بممارسة معتقداتهم الدينية وموروثاتهم الحضارية والثقافية في حرية بسبب املاء مفاهيم سياسية ومعادلات اجتماعية لا تناسب مجتمعاتهم أو أساليبهم في الحياة . إن ما يناسب مجتمعا بعينه لا ينبغي له أن يناسب بكليته مجتمعات أخرى . فمثل هذه المثل الإنسانية العليا تنمو على مرّ السنين والأجيال . واذا كان السودان في الآونة الاخيرة قد أصبح هدفا لاتهامات تتصل بانتهاكات لحقوق الانسان فإنه يتوجب علينا أمام هذا المحفل الدولي أن نضع الحقائق أمام الجميع .

فقد باشرنا بإقامة علاقات إيجابية مع لجنة حقوق الانسان وقدمنا لها تقريرا مفصلا عن حقوق الانسان في السودان أسوة بالدول الأخرى المتجاوبة . وبرغم قناعتنا بأن القرار الذي توصلت اليه اللجنة قد جانبه التوفيق والانصاف ، فإن ذلك لن يقف حائلا

في طريق استمرار تعاوننا معها بثقة بالنفس وإيماننا مطلقا بأنه ليس لدينا ما نخفيه كما يفعل الآخرون ، وكذلك التزاما بالمعهد كافة التي ألزم السودان نفسه بها في إطار حقوق الإنسان .

كيف يظل السودان متهما بانتهاك حقوق الإنسان وهو الذي أعاد للنظام القضائي في البلاد هيئته ؟ وكيف يتهم وهو الذي أوقف إجراءات الاعتقال التحفظي وكفل للقانون سيادته ؟ وكيف نتهمه وقد أطلق سراح المعتقلين السياسيين كافة وشرع في هدم أكبر معتقل سياسي في البلاد شيده المستعمر إبان ازدهار امبراطوريته الواسعة . إننا لا نخشى الحق ولا نهاب الانتقاد ، ولكن على الراغبين في بلوغ الحقيقة أن يستمعوا أيضا الى شهادة المنصفين من تجمعات برلمانية ومنشآت إنسانية وقفت بصورة دقيقة على ما يدور في البلاد . ولعله مما يزيدينا فخرا أننا طبقنا لأول مرة في تاريخ النزاعات الوطنية المسلحة مبدأ ممرات السلام لإنقاذ حياة الأبرياء من المواطنين الذين وجدوا أنفسهم في مناطق العمليات . ويشهد لنا العالم أيضا بأننا السابقون في تمكين منظمات الإغاثة الدولية من إسقاط الطعام والدواء على مواطنين تدفقوا الى داخل البلاد على إثر الأحداث الأخيرة في اثيوبيا وكان معظمهم ممن يحملون السلاح ضد الوطن . إن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان لا يسلب حريات غير المسلمين ولا يهدد كرامتهم الدينية والسياسية أو يقلل من تمتعهم بحقوقهم المدنية والانسانية المقدسة . فالاسلام هو دين الانسانية . وقد بعث الله رسوله بالهدى ورحمة للعالمين . إن تطبيق النظام الفيدرالي في البلاد يدفع جميع حجج المرجفين إذ لكل ولاية الحق في استثناء نفسها من تطبيق الشريعة .

وختاما لا بد أن نعبر عن قناعتنا ونحن مقبلون على فترة يمكن وصفها بالمنعطف التاريخي الهام في حياة الامم والشعوب إن "النظام العالمي الجديد" لا بد أن يستند الى العدل والمساواة بين الدول واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . كما أن هذا النظام العالمي الجديد لا بد أن تكون الاداة الرئيسية لارسائه والمحافظة عليه هي منظمة الامم المتحدة لعالميتها ولكونها الإطار الأمثل للمحافظة على السلم والامن الدوليين . ونحن لن نألو جهدا في دعم مثل هذا النظام الذي ننتظر ميلاده .

السيد سيموتيي (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم شعب

ليتوانيا الحر وحكومتها ، أتوجه إلى السيد سمير الشهابي بخالص التهاني على انتخابه لرئاسة الجمعية في دورتها السادسة والاربعين ، وأرجو له النجاح في عمله . وأود ، أيضا ، أن اغتنم هذه الفرصة لاهنئ الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده في سبيل تعزيز دور الامم المتحدة ومكانتها ، وعلى إسهامه في النهوض بالسلم العالمي والتفاهم فيما بين الامم .

وتود ليتوانيا ، كذلك ، أن تعرب عن امتنانها للحكومات التي هونت علينا الطريق إلى استرداد الاستقلال . في أوقات الشدة التي عاشها بلدي ، وقفت حكومات إلى جانب شعبنا في سعيه إلى استعادة مكانه الصحيح في المجتمع الدولي ، وفي هذا الصدد اخص بالذكر شعوب ايسلندا وسائر البلدان النوردية المجاورة التي مدت لنا يد المداقة ولسوف يذكر بلدي تلك الشعوب إلى الابد لشجاعتها ومثابرتها في السعي إلى تحقيق مصالحتنا .

ويشارك شعب ليتوانيا شعبي استونيا ولاتفيا مشاعر الابهتاج بالانضمام إلى هذه الهيئة العالمية . منذ عامين مضيا ، تشابكت أيدينا مع ايدي اشقائنا وشقيقاتنا من منطقة البلطيق في سلسلة بشرية تمتد على مساحة ٦٠٠ كيلومتر من فيلينيوس إلى ريفا إلى تالين . وفي ذلك اليوم ، ايقنت شعوب بلداننا الثلاثة في أعماقها أن الامل الذي بيننا إبان شدتنا سيقودنا جميعا إلى التحرر من أغلال العبودية . ولئن كنا قد قبلنا في عضوية الامم المتحدة باعتبارنا ثلاث دول فإننا نحتفل باعتبارنا شعبا واحدا .

لقد أسندت لي حكومتي مهمة التكلم باسم بلد خرج لتوه من حلقة ليل الاضطهاد ، ليغشى بصره في البداية نور الحرية المياغت . وإن شعبنا لمبتهج وفرح بالانضمام إلى أسرة الامم ذات السيادة . ونحن علي بيعة من أن الخطوات الاولى ستكون صعبة ولكننا سعداء أن اتيحت لنا هذه الفرصة لنثبت إن بمقدور أي شعب حر أن يحقق رفاها معنويا وماديا حتى تحت أشد الظروف مناوأة .

إن ليتوانيا ، أمة عمرها قرون من الزمان ، سعت على الدوام إلى العيش في سلم في منطقة من العالم كثيرا ما تقاتل عليها جيранنا الأكبر حجما عند مفترقات الطرق الأوروبية ، ولقد أنشأ الشعب الليتواني دولته في القرن الثالث عشر . ثم جاء الملك جيديميناس ، الذي حكم ، في القرن الرابع عشر ، بلدا ضم الليتوانيين والبييلوروسيين والأوكرانيين واليهود وقوميات أخرى ، جاء لينشر مبادئ التسامح والاحترام المتبادل فيما بين المواطنين . وفي القرون الخمسة التالية ، عزز احفاد جيديميناس تلك التقاليد الباعثة على الفخر ودعموها وجعلوا منها حجر الاساس للدولة الليتوانية .

وعلى الرغم من أن ليتوانيا سقطت في نهاية المطاف ضحية للسياسات التوسعية لجيراننا الأكبر حجما وعلى الرغم من أنها قسمت فيما بينهم في أواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظل شعبها يجاهد في سبيل الاستقلال ، ولم يستسلم أبدا للمحاولات القاسية الرامية إلى تدمير تقاليده العريقة . ومع المحوة الوطنية التي اجتاحت الامم الاسيرة في اوروبا الشرقية ، ولدت ليتوانيا من جديد في ١٦ شباط/فبراير ١٩١٨ بعد ١٢٢ عاما من الحكم الاجنبي . وأعلنت جمهورية ليتوانيا دولة ديمقراطية ومستقلة ، واستمد الاباء المستنبرون المؤسسون القوة من التقاليد التي أرستها الدولة الليتوانية السابقة والداعية إلى تعزيز التسامح بين الاديان واحترام الهوية الثقافية للأقليات القومية .

وكانت ليتوانيا عضوا نشطا كامل العضوية في عصبة الأمم . ووفرت جمهورية ليتوانيا المأوى والامن لشعبها وأقامت علاقات ثقافية واقتصادية وسياسية مع الدول في جميع أنحاء العالم . واتيحت لابناء القوميات كافة الفرصة لأن يعيشوا في سلم ورخاء في جمهورية ليتوانيا ، ولأن يعززوا ثقافتهم وتقاليدهم .

بيد أنه في عام ١٩٤٠ ألغى كل ما تقدم بجرة قلم . ففي العام السابق على ذلك التاريخ ، تقرر مصير شعوب ليتوانيا ولاتفيا واستونيا سرا بين ديكتاتورين قاسيين

القلب مثلا نظامين شموليين لا يعرفان الرحمة . وبعد ذلك بعام واحد ، وفي غمار فوضى الحرب التي عمت أوروبا ، محيت تلك البلدان الثلاثة في هدوء وسرعة ، من خريطة العالم . ولقي مئات الآلاف من الأبرياء حتفهم على أيدي الإرهاب النازي والستاليني وتوقفت عقارب ساعة التقدم .

وفي السنوات التي اعقبت ذلك ، قاوم شعبنا الحكم الاجنبي مقاومة ضارية .
وُثنت في غابات ليتوانيا حرب المفاوضات بعد مرور تسع سنوات على انتهاء الحرب
العالمية الثانية ، بينما كان المقاتلون الليتوانيون من اجل الحرية يضحون
بارواحهم في سبيل مقاومة الاحتلال الاجنبي لبلادنا . وفي اعقاب حرب المفاوضات انخرط
الشعب الليتواني في نضال غير عنيف طويل للحفاظ على هويته القومية . وبينما اجبر
الشعب على دفن كتب التاريخ وإخفاء أي ذكريات تتعلق بماضينا المستقل ، لم يكف
الآباء عن القيام بهدوء بمرد ذكريات الايام السعيدة على ابنائهم ، وراح اولئك
الابناء يقصونها على ابنائهم أيضا .

وفي جميع أنحاء العالم ، ان الليتوانيين الذين اجبروا على ترك وطنهم خشية
الترحيل والسجن ، عملوا بلا انقطاع على الخيلولة دون اختفاء اسم امتهم تماما من
الذاكرة المعاصرة . ورفضت الديمقراطيات الغربية ان تعترف بالإدماج غير القانوني
لدول البلطيق في الاتحاد السوفياتي . وأبقت على أملنا حيا في أنه سيحدث يوم قريب
تعود فيه ليتوانيا إلى العالم .

وفي عام ١٩٨٨ ، ولدت ليتوانيا من جديد . وفي صيف حاسم ، وفي ظل آلاف الاعلام
الليتوانية ، وجدنا صوتنا وغنينا وقد تشابكت أيدينا بينما تدور الديابات حولنا .
لم نرفع يدا ، ولم نطلق رصاصة ، فقد عرفنا جميعا مدى صدق الكلمات التي عبرت عنها
قصيدة الشاعر الليتواني ميرونيس التي كتبها منذ عقود اثناء بداية الميلاد الاول
لليتوانيا :

"لا يمكنك أن توقف جريان النهر ،

"ولا يمكنك أن تمنع الميلاد الجديد" .

وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلن المجلس الاعلى المنتخب بحرية استعادة استقلال
ليتوانيا ، وأكد الشعب بأغلبية ساحقة في الاستفتاء العام الذي اجري في ٩ شباط/
فبراير من هذا العام ان ليتوانيا كانت وستظل جمهورية ديمقراطية مستقلة . ونود ان
نعرب عن تقديرنا الخالص للمراقبين من كثير من البلدان الذين قدموا إلى ليتوانيا
وتمكنوا من الإبلاغ عن نزاهة انتخابات المجلس الاعلى والاستفتاء العام حول الاستقلال .

ومنذ أقل من ١٠ أشهر ، وفي ١٢ كانون الثاني/يناير من هذا العام دافع المدنيون العزل المسالمون في ليتوانيا عن حريتهم وعن حكومتهم الشرعية بأن تجمعوا بالآلاف خارج مبنى البرلمان وتعهدوا بالا يتراجعوا أبدا . وفي تلك الليلة ، غطت كلمات الاغاني الفلكورية الليتوانية وهي تصح حول المشاعر على هدير النيران المنطلقة من الديابات السوفياتية ، لقد انتصرت المقاومة السلمية ، ولكن ليس دون خسائر فادحة . وقبل أن ينقش الدخان في الصباح التالي ، وتغسل المحاولة السوفياتية لاسقاط حكومتنا المنتخبة ديمقراطيا ، لقي ١٢ من أشجع رجال ونساء ليتوانيا مصرعهم وجرح مئات آخرون باسم الاستقلال .

واثبت اخلاص شعبنا للحرية وجهوده السلمية في الدفاع عن حريته أنه نموذج تحتذيه الأمم الأخرى فعلا . وبدأ تفشخ القوة الشيوعية السوفياتية في أمم البلطيق المحتلة ، لأنها كانت الأمم الأولى المحكومة من قبل الاتحاد السوفياتي التي تجرؤ على الاحتجاج علنا ثم تتمرد على النظام الشمولي القمعي القاسي المتفطرس . ومنذ شهرين عبّرت روح المقاومة السلمية الراسخة للدكتاتورية عن نفسها في موسكو ، عندما دافع الروس عن برلمانهم وعن مستقبل الديمقراطية . وكانت الرسالة هي نفسها : إن التعطش للحرية سيقهر كل العقبات .

لكن الحرية ليست أمرا سهلا أبدا ، ولن تكون كذلك بالنسبة لنا . إننا مدركون جميعا للمصاعب التي تواجهنا . ويدخل اقتصادنا الوطني مرحلة مكشفة من التعمير وإعادة التنظيم بعد سنوات من التخطيط المركزي والإهمال . وحكومتنا ملتزمة بأن توفر لشعبها الأمن والازدهار ، ولا يمكن أن توفرهما سوى السوق الحرة . إلا أن الخصخصة واصلاح الاسعار ، وتحويل عملاتنا إلى عملات قابلة للتحويل ، وإعادة توجيه الصناعة ، وتهيئة البيئة السليمة للتجارة الحرة ، كل ذلك يتطلب صبرا عظيما . وكما بينت خبرة بلدان أوروبا الشرقية الأخرى ، إن من المستحيل التحول من التحكم في الاقتصاد إلى اقتصاد السوق دون تأييد ومساعدة فعالة من البلدان المتقدمة النمو . ولذلك ، تتطلع ليتوانيا إلى منح ومساعدة أسرة وكالات الأمم المتحدة .

وكلما ازداد عالمنا صفرا ، وتعاضم إدراكنا لمسؤوليتنا الجماعية عن مستقبله ، زادت ضرورة تكثيف جهودنا لحماية البلد الذي أصبح حقا بلدا واحدا ، الا وهو عالمنا . وتعاني ليتوانيا الآن من العواقب الرهيبة للتنمية غير المدروسة واحتقار البيئة . فقد وصلت مستويات التلوث ومخلفات النفايات إلى معدلات خطيرة في بلادي . وفي السنوات الاخيرة أصاب التلوث منتجات الالبان والمنتجات الزراعية بسبب مختلف المواد المسببة للتلوث . ويوجد على مبعده أقل من مائة ميل من عاصمة ليتوانيا شاهد على احتقار الحكومات السابقة للسلامة الإنسانية - الا وهو محطة اجنانيا للطاقة النووية . وفي حين كانت المحطة تمد جزءا كبيرا من منطقة البلطيق بالطاقة ، فإن اعتبارات السلامة والتخلي من النفايات فيها لم تحظ بالعناية التي تستحقها . وآمل أن تبرز الدروس التي نتعلمها الآن من العواقب المفجعة التي تترتبت على مآمة تشيرنوبل ، والتي أثرت تأثيرا كبيرا أيضا على بلادي ، مدى هشاشة بيتنا المشترك وأن تشجعنا على السعي من أجل التماس خطوط إرشادية عالمية لحماية البيئة . وقد اشترك بلدنا على مدى السنة الماضية بنشاط في مناقشات بشأن تطهير بحر البلطيق . وهذه المشاورات المتعددة الاطراف ، شأنها شأن كثير من الجهود المماثلة ، ترسي الاساس لزيادة الجهود التي تستهدف التنسيق من جانب المجتمع الدولي بأسره .

ونأمل أن يُحرز تقدم في حل قضايا الاقتصاد العالمي والبيئة عن طريق الحوار البناء داخل إطار منظومة الأمم المتحدة . ونتطلع لأن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في حزيران/يونيه من العام المقبل بإجراء الأساس للاتفاق والتعاون الدوليين بشأن هذه القضايا المحورية - لقد نوه كثيرون ممن سبقوني إلى مخاطبة الجمعية العامة بالفرصة الجديدة الرائعة حقا التي تتيح للمجتمع العالمي أن ينهي سريعا التوترات العالمية ففي السنوات الأخيرة حل السلام الذي طال انتظاره بمناطق كانت تعاني في الماضي من الصراع المستمر . ونأمل أن تتمكن جميع الأمم في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الوسطى ودول البلطيق من أن تتحرر سريعا من تهديد العنف وأن يكون بمقدور كثير منها أن تتصلب للمرة الأولى في تاريخها الحديث للشواغل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملحة . إننا نؤيد حق الأمم في تقرير المصير بطريقة سلمية خالية من العنف ، وفي هذا الصدد تؤيد ليتوانيا ، التي نالت استقلالها بالوسائل السلمية ، أحكام ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تسوية النزاعات عن طريق الحوار والتفاهم ، تاييدا كاملا ، إن ليتوانيا غير متورطة في نزاع مع أي من جيرانها . وهي لا تتطلع إلا إلى العيش في سلم معهم جميعا .

وقد دعت حكومة بلدي ، واضحة هذا الهدف نصب عينيها ، إلى خروج كل القوات السوفياتية من أرضنا . فإن وجودها في ليتوانيا غير شرعي بأي حال من الأحوال ؛ فهو لا يستند إلى أي معاهدة أو اتفاق ، وحكومة ليتوانيا ترفض أن توافق على استمرار وجودها في بلدنا . ومع انسحاب هذه القوات لن تكون ليتوانيا حرة في تعزيز مؤسساتها الديمقراطية الجديدة فحسب ، بل سيتاح أيضا للجنود ، الذين ظلوا لفترة طويلة أدوات لجنرالات مجاهدين يوجهونهم من بعيد ، أن يعودوا إلى أوطانهم ويشاركوا في الغرضة التاريخية لإعادة بناء أممهم التي عصفت بها سبعون سنة من الإهمال . إن ليتوانيا يساورها قلق بالغ إزاء خطر انتشار الأسلحة النووية في العالم . ونحن نرحب بالمقترحات التي طرحها رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفياتي

بشان إجراء تخفيض واسع النطاق في الأسلحة النووية . غير أننا نشعر بالقلق إزاء انتشار هذه الأسلحة إلى بلدان كثيرة أخرى . ولقد صوّت بالفعل المجلس الأعلى لجمهورية ليتوانيا لمالح الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . إن ليتوانيا لا تملك أي أسلحة من هذا النوع وهي ترفض اقتناءها في المستقبل . وتأمل حكومة ليتوانيا ألا تكون في حوزة القوات السوفياتية الموجودة في ليتوانيا أسلحة نووية . فإذا كان الأمر خلافًا لذلك ، فإن ليتوانيا تطالب بإزالتها على الفور من أرضها . وعلاوة على ذلك ، تؤيد ليتوانيا تاييدا نشطا إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية تمتد من بلدان الشمال شمالا إلى بحر البلطيق جنوبا . وأود الآن أن انتقل إلى موضوع يهتم به شعب ليتوانيا أيما اهتمام ، ألا وهو حقوق الإنسان . إن ليتوانيا رحبت ، وستواصل الترحيب ، بتدويل رصد حقوق الإنسان . فإن حقوق الرجال والنساء والأطفال تتجاوز كل الحدود . إن ليتوانيا تعكف على بناء دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب تكفل الحماية لحقوق وحرية جميع مواطنيها . وقوانين ليتوانيا تكفل حماية الحقوق الثقافية لجميع الأقليات القومية بهدف إرث التراث الثقافي لبلدنا .

وتضم ليتوانيا صوتها إلى الأصوات الكثيرة التي تطالب بزيادة التنسيق الدولي في التصدي للالتزامات في جميع أنحاء العالم . ونحن بوصفنا أمة سعت إلى التماس تفهم المجتمع الدولي لاهدافها وتأييده لها ، نقدر تقديرا كاملا الحاجة إلى الاستجابة السريعة . ومن أجل منع تفاقم المراعات التي تهدد السلم الدولي .

إن فكرة إقامة نظام عالمي جديد التي تحدث عنها الكثيرون ، فكرة تبعث أملا حقيقيا لدى الأمم والشعوب التي أرهقتها الاستبداد وفقدت ثقافتها في العصور القديمة . وتامل حكومة بلدي أن يستند هذا النظام لا إلى سياسات القوى مثل النظم التي سبقته ، بل إلى احترام حقوق الإنسان والكرامة وحق تقرير المصير .

وكما أوضح الرئيس لاندسبيرغس للجمعية العامة في الشهر الماضي ، تعود ليتوانيا ان ترى الاستهتار القديم بالقيم وقد أصبح أمرا مرفوضا منبوذا ، وتأمل أن ترى مكانه الإيمان بالتقدم المستند إلى القيم السامية وإلى احترام كرامة الإنسان .
فكما قال السيد لاندسبيرغس :

"إذا كان أي شخص يستطيع أن يعيش حياة أخلاقية ، فلماذا لا تسود

السياسة الأخلاقية العالم ؟ وإذا كان المرء يستطيع قول الحق فلماذا لا يسود

الحق الصريح السياسة ؟" (A/46/PV.1 ، ص ٨٢)

وختاما ، أود : أن أعرب مرة أخرى عن فرحة بلدي بالترحيب الحار الذي لقيناه

من هذه الهيئة العالمية ومن الشعوب في كل مكان . ونحن نتطلع تطلعا صادقا إلى حلول

فرمة المشاركة في تهيئة مستقبل آمن لجميع أطفالنا ، كما نتطلع إلى سنوات مديدة من

التعاون البناء داخل الأمم المتحدة التي هي مخط آمال البشرية في إقامة نظام عالمي

سلمي وعادل .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود أحد الممثلين أن يتكلم

ممارسة لحق الرد .

فهل لي أن أذكر الاعضاء ، بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية ويجب أن تدلى بها الوفود من مقاعدها .
أعطى الكلمة لممثل فرنسا .

السيد مناه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في البيان الذي

أدلى به رئيس وفد جزر سليمان أعرب عن بعض الشكوك حيال بلدي ، خاصة ، بالنسبة للتجارب التي تجريها في بوليتيزيا الفرنسية . ويود وفد بلادي أن يذكر بأن التجارب التي تجريها فرنسا على أراضيها لا تؤثر بحال من الاحوال على ممالح دول المنطقة . ولا على صحة السكان الذين يعيشون هناك ولا على البيئة . وقد أوضحت ذلك بجلاء مختلف اللجان الوطنية والدولية التي قامت بإجراء دراسات موقعية ، وأوضحته بمورة خاصة نتائج الدراسة التي قامت بإجرائها ، خلال بعثة موفدة في آذار/مارس ١٩٩١ ، عدة مختبرات من بينها مختبر تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأخيرا ، أقول إن فرنسا تحتج سياسة الإعلام الواسع إلى أبعد حد عن تجاربها النووية ، وهي سياسة تعتمزم مواصلة انتهاجها متفادية الخوض في مجادلات عنيفة حول هذا الموضوع .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠